جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

المصطلحات النحوية في كتاب "المكتفى في الوقف والابتداء" لأبي عمرو الداني ت. ٤٤٤هـ

إعداد

د/ عبده مروعي حسن هبه
أستاذ اللغويات المشارك بالكلية الجامعية بتربة
جامعة الطائف فرع تربة

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الأول .. فبراير)
(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م)

علمية- محكمة- ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

المصطلحات النحوية في كتاب "المكتفى في الوقف والابتداء" لأبي عمرو الداني ت. ٤٤٤هـ

عبده مروعي حسن هبه

قسم اللغويات، كلية التربية والآداب، جامعة الطائف فرع تربة، المملكة العربية السعودية.

البريد الالكتروني: AMHH1428@hotmail.com

الملخص:

تتناول هذه الدراسة المصطلحات النحوية الواردة في أحد كتب الوقف والابتداء في التراث العربي انطلاقا من رؤية مفادها أن استعمال تلك المصطلحات في ذلك الصنف من الكتب سيكون له ما يميزه بشكل خاص على مستوى الصيغة والدلالة عن مثيلاتها من المصطلحات النحوية في سياق فن أو مبحث مختلف، وتقوم الدراسة على بحث المصطلحات النحوية في كتاب "المكتفى في الوقف والابتداء" لأبي عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عثمان ت. ٤٤٤هـ، وتحاول جرد هذه المصطلحات وتوزيعها على أبوابها ورسم صورة واضحة عن الأدوار التي تقوم بها في إطار فن الوقف والابتداء من وصف للسلوك القرائي والسلوك النحوي للمفردات القرآنية وعلاقاتها والمعاني القائمة على تلك العلاقات، ودور تلك المعاني في تعيين أنواع الوقوف. وبنيت الدراسة على قسمين أساسيين أولهما يعرف بالإمام الداني وبكتابه المكتفى، ويتبين العلاقة بين علم النحو وفن الوقف والابتداء، ودور المعنى في تعيين الوقوف. أما القسم الثاني فيقوم على جرد تلك المصطلحات النحوية التي استعملها الإمام في كتابه وتقسيمها على ذات الترتيب المتبع في تنظيم أبواب ألفية ابن مالك، وأخيرا الخاتمة التي تحاول الكشف عن وظائف تلك المصطلحات في كتاب المكتفى ثم قائمة بأهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: المصطلحات النحوية، الوقف، الابتداء، المعنى، القرآن، فن الوقف والابتداء، أبو عمرو الداني.

Grammatical terms in the book "Al-Muktafi fi Al-Waqf wa Al-Ibtidaya" by Abu Amr Al-Dani, T. 444 AH

Abdo Maroui Hassan Heba
Department of Linguistics, College of Education and Arts, Taif University, Turaba Branch, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: AMHH1428@hotmail.com

Abstract:
This study deals with the grammatical terms mentioned in one of the books on stopping and starting in the Arab heritage, based on the vision that the use of these terms in that type of book will have something that distinguishes it in particular at the level of form and meaning from similar grammatical terms in the context of art or research. Different, and the study is based on researching the grammatical terms in the book "Al-Muktafi fi Al-Waqf wal-Ibtidā'" by Abu Amr Al-Dani Othman bin Saeed bin Othman d. 444 AH, and attempts to inventory these terms, distribute them throughout its chapters, and draw a clear picture of the roles they play within the framework of the art of pausing, starting from a description of the reading behavior and grammatical behavior of Qur'anic vocabulary, their relationships, and the meanings based on those relationships, and the role of those meanings in defining the types of pausing. The study was built on two basic sections, the first of which introduces Imam al-Dani and his book al-Muktafi, and shows the relationship between the science of grammar and the art of stopping and starting, and the role of meaning in determining the stopping. The second section is based on an inventory of those grammatical terms that the Imam used in his book and dividing them in the same order used in organizing the chapters of Ibn Malik's Alfiyya, and finally the conclusion that attempts to reveal the functions of those terms in Al-Muktafi's book, then a list of the most important results of the research.

Keywords: Grammatical terms, Stopping, Starting, Meaning, the Qur'an, the art of stopping and starting, Abu Amr Al-Dani.

المقدمة

موضوع الدراسة

تتناول هذه الدراسة المصطلحات النحوية الواردة في أحد كتب الوقف والابتداء في التراث العربي انطلاقا من رؤية مفادها أن استعمال تلك المصطلحات في ذلك الصنف من الكتب سيكون له ما يميزه بشكل خاص على مستوى الصيغة والدلالة عن مثيلاتها من المصطلحات النحوية في سياق فن أو مبحث مختلف.

أهمية الموضوع

ما زال موضوع البحث في المصطلحات النحوية العربية بحاجة إلى مزيد من الجهود التي تكشف عن حقيقتها وجذورها وطرق استعمالها؛ ذلك أن مصطلحات النحو العربي تعطينا صورة واضحة عن تاريخ تلك العلوم المرتبطة بها، وعن العلاقات التي تربط بين تلك العلوم ذاتها، فكتب الوقف والابتداء لها علاقاتها الواضحة بالتراث النحوي والقرائي، وقد يسمح بحث المصطلحات النحوية وطرق توظيفها في تلك الكتب بإلقاء مزيد من الضوء على طبيعة تلك التداخلات بين العلوم العربية المرتبطة بالنص القرآني من ناحية، وعن خصوصية تلك المصطلحات ووظائفها من ناحية أخرى.

مادة الدراسة

تقوم هذه الدراسة على بحث المصطلحات النحوية في كتاب "المكتفى في الوقف والابتداء" لأبي عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عثمان ت. ٤٤٤هـ، وسأعتمد على طبعة الكتاب التي حققها وقام بدراستها الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، وعنيت بطباعته مؤسسة الرسالة ببيروت، وسأعتمد في هذا البحث الطبعة الثانية منه الصادرة عام ١٩٨٧، وتقع هذه الطبعة في سبع مائة وأربع صفحات.

الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت كتب الوقف والابتداء غير أنني لم أجد بين يدي هذه الدراسات ما تناول موضوع "المصطلحات النحوية" في أحد تلك الكتب دراسة منفردة، ولكنني أرجح أن من بين هذه الدراسات ما يشير وفق طبيعة موضوع الوقف والابتداء وعلاقته بالمباحث النحوية إلى بعض تلك المصطلحات. وسأتوقف في عرض تلك الدراسات على ما خص منها كتاب الداني بدراسة نحوية، وأبدأ بأقربها اتصالا بموضوع المصطلحات النحوية، ثم أتبعها بالدراسات التي قدمت بشأن علاقة موضوع الوقف والابتداء بالدراسات النحوية في غير كتاب الداني، وذلك على النحو التالي:

١- **أبو عمرو الداني واختياراته النحوية من خلال كتابه المكتفى في الوقف والابتداء**، د. إبراهيم بن علي بن محمد آل قايد عسيري، مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية وآدابها، ع٨ ج١ (٢٠٢٣) ص.٩٩- ١٦٤. تصدر هذا البحث تعريف بأبي عمرو الداني، وبالعلاقة بين الوقف والابتداء والنحو، ثم عرض المبحث الأول منه اختيارات الداني النحوية، ووقف المبحث الثاني على منهجه في عرض المسائل، وعرّج المبحث الثالث على منهجه في الاحتجاج والاستدلال، وبين المبحث الرابع اهتمامه بالعامل، وتناول المبحث الأخير بعض مصطلحاته وملامح مذهبه النحوي. أما فيما يخص المصطلحات التي تناولتها هذه الدراسة في صفحات أربعة (من ص ١٤٩ إلى ص ١٥٢) فكانت لا تزيد عن الإشارة إلى أزواج المصطلحات البصرية والكوفية والتعريف بها وقد تناولت استعماله للمصطلحات (التبرئة، الخفض والنعت، والنسق، والجحد، والنسق والعطف، والتكرير، والبدل، والإقحام والزيادة) وهي لا تمثل غير عدد قليل جدا من مصطلحات الكتاب، لتصل الدراسة بناء على هذا العدد إلى ترجيح غلبة المذهب الكوفي على صاحب الكتاب.

٢- **ارتباط التوجيه النحوي بالمعنى وأثره في الوقف القرآني من خلال كتاب المكتفى للداني – من سورة الفاتحة حتى الإسراء.** رسالة ماجستير (٢٠٢٢) جامعة المنيا، كلية الآداب، للباحثة شيرين عبد الباسط توفيق، إشراف د. علاء إسماعيل الحمزاوي، ود. عربي محمد أحمد محمد، ولم تتعرض الدراسة للمصطلحات النحوية.

٣- **التعليل النحوي للوقف والابتداء في كتاب المكتفى للداني ت.٤٤٤هـ،** رسالة ماجستير (٢٠٢٢) جامعة بابل، كلية العلوم الإسلامية، للباحث حسن علاء صاحب حسن الذبحاوي، إشراف د. أحمد كاظم العيساوي. ولم تتعرض الدراسة للمصطلحات النحوية.

٤- **تعقبات الداني على ابن الأنباري ت.٣٢٨هـ من خلال كتابه المكتفى في الوقف والابتداء – جمعا ودراسة.** د. سامي بن يحيى بن هادي عواجي، مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية وآدابها، ع ١٩٦ ج١ (٢٠٢١) ص.١٤٥- ١٨٨. ولم يقف البحث على موضوع المصطلحات النحوية في الكتاب.

٥- **المسائل النحوية في كتاب المكتفى في الوقف والابتداء.** رسالة ماجستير (٢٠٠٥) كلية الدراسات الإسلامية والعربية – بنات، جامعة الأزهر – المنصورة، للباحثة هنية فتحي أحمد المروي، إشراف د. أبو المجد علي حسن عمارة، ود. حسن عبد العزيز حسن أبو العنين، ولم تتعرض الدراسة للمصطلحات النحوية.

٦- **الدرس الصوتي والنحوي عند أبي عمرو الداني.** رسالة دكتوراه (١٩٩٧) كلية الآداب، جامعة بغداد، للباحثة أحلام خليل محمد خليل، إشراف د. خديجة الحديثي، وقد تناولت في الفصل الخامس منها جهود الداني النحوية (ص.٢٢٢- ٢٣٩) من خلال ثلاثة مباحث هي: في أصول النحو، وفي

وجوه الإعراب، وفي الخلاف النحوي، وبذلك لم تنل مصطلحات الداني النحوية من الباحثة اهتماما كبيرا.

٧- **أثر الوقف والابتداء في تغيير المعاني النحوية عند القراء.** بدر بن عبد العزيز بن مجر المرشدي، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مج ٣٦ ع١١٨ (٢٠١٩) ص.٣٦٧- ٣٩٥.

٨- **الدراسات اللغوية والنحوية في كتب الوقف والابتداء.** عبد الرزاق أحمد محمود الحربي، رسالة ماجستير (١٩٨٧) كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، إشراف د. عبد الله أحمد الجبوري، وألمحت الدراسة إلى المصطلحات النحوية في تلك الكتب ضمن دراستها لأثر المنهج النحوي فيها، وذلك في صفحة وحيدة هي ص. ١٦٠.

ويتضح من القائمة السابقة لما وقع بين يدي من دراسات أن بحث المصطلحات النحوية الواردة في كتاب المكتفى لم تفرد له دراسة سابقة على دراستنا الحالية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بصورة مباشرة إلى الإسهام في إبراز النقاط التالية:

- بيان المصطلحات النحوية التي تم توظيفها من قبل المصنِّف.
- تعيين وظائف تلك المصطلحات في بيان مواطن الوقف والابتداء.
- توضيح أهمية تلك المصطلحات في ترجيحات المصنِّف لتلك المواطن.

منهج الدراسة

تتبنى الدراسة المنهج الوصفي حيث تقوم بجرد تلك المصطلحات في الكتاب موضوع الدراسة، وتتعرف من خلال هذا إلى خصائصها مع تفسير تلك الخصائص وتوضيحها، وبيان أدوارها في الترجيح والكشف عن منهج المصنِّف.

خطة الدراسة

تتكون الدراسة من مدخل نظري، ومبحثين، وخاتمة ونتائج، وهي على النحو التالي:

١- **المبحث الأول: "النحو والدلالة في كتب الوقف والابتداء"**، ويتكون من المباحث التالية:

- التعريف بالمصنف وبكتابه، وتضمن نبذة مختصرة حول حياة الإمام ومؤلفاته، والتعريف بكتابه وأقسام هذا الكتاب.
- الوقف والابتداء وعلاقته بعلم النحو، وفيه أتبين العلاقة القوية بين الوقف والابتداء وعلم النحو، وأهمية النحو في الكشف عن طبيعة الوقوف القرآنية.
- أنواع الوقف بين النحو والدلالة، وأشير من خلال هذا المبحث إلى محورية المعنى في تحليلات العلماء للوقف والابتداء .

٢- **المبحث الثاني: "المصطحات النحوية في كتاب المكتفى"**، ويشمل قائمة بالمصطلحات النحوية التي استعملها الإمام الداني في كتابه، قمت بترتيبها ترتيب الأبواب النحوية ضمن ألفية ابن مالك، لذا تضمن هذا المبحث النقاط التالية:

- أولا: مصطلحات الجملة والكلام والإسناد والإعراب والعامل.
- ثانيا مصطلحات النكرة والمعرفة.
- ثالثا: مصطلحات الابتداء والنواسخ.
- رابعا: مصطلحات الفعل والجملة الفعلية.
- خامسا: مصطلحات الحرف والأداة.
- سادسا: المصطلحات المتعلقة بالمفاعيل وما يشبهها من المنصوبات.
- سابعا: المصطلحات المتعلقة بالتوابع.
- ثامنا: المصطلحات المتعلقة بالأساليب.

٣- **الخاتمة والنتائج**، وفيها ملخص الدراسة وبعض الملحوظات الخاصة باستعمال تلك المصطلحات في الكتاب، بالإضافة إلى قائمة بأهم النتائج التي توصلت إليها، ومنها ما يلي:

- تضمن كتاب المكتفى في الوقف والابتداء للإمام الداني عددا غير قليل من المصطلحات النحوية التي شملت أغلب الأبواب النحوية المعروفة.
- كشفت كثرة المصطلحات النحوية المستعملة في الكتاب عن العلاقة القوية التي تربط بين علم النحو وفن الوقف والابتداء.
- تنوعت المصطلحات النحوية المستعملة في الكتاب بين مصطلحات نحوية بصرية ومصطلحات نحوية كوفية .
- استعمل الإمام الداني المصطلحات النحوية الكوفية جنبا إلى جنب مع مرادفاتها لدى مدرسة البصرة.
- أغلب مصطلحات الكتاب النحوية بصرية.
- توزعت صيغ المصطلحات النحوية بين الاسم والفعل والوصف والحال.
- أغلب المصطلحات المستعملة في وصف السلوك النحوي أو القرائي جاءت على صيغ الفعل.
- أدت المصطلحات النحوية في الكتاب لا سيما ألقاب الإعراب والبناء وظيفتها الوصفية من خلال تعيينها السلوك النحوي للمفردات القرآنية ضمن الآيات التي تضمنتها.
- أدت المصطلحات النحوية في الكتاب دورا تفسيريا تجلى في استعمال الإمام لها في الاعتراض على آراء العلماء السابقين.

والله ولي التوفيق

المبحث الأول

النحو والدلالة في كتب الوقف والابتداء

١- التعريف بالمصنف وبكتابه

التعريف بالمصنِّف

هو الإمام عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الداني، نشأ في قرطبة؛ فقيل عنه: القرطبي، ونسب إلى دانية التي نزل بها شرق الأندلس؛ فقيل: الداني، وكان من موالي بني أمية؛ فقيل: الأموي، وتمذهب بالمذهب المالكي؛ فقيل: المالكي، فهو الأموي المالكي الأندلسي القرطبي الداني، ولد سنة ٣٧١هـ[١]، وتوفي ٤٤٤هـ[٢].

ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء فقال: "إلى أبي عمرو المنتهى في تحرير علم القراءات، مع البراعة في علم الحديث والتفسير والنحو، وغير ذلك"[٣]، ونقل ما ورد عنه في فهرس أبي عبيد الله الحجري من قوله: قال بعض الشيوخ: لم يكن في عصره ولا بعد عصره أحد يضاهيه في حفظه وتحقيقه، وكان يقول: ما رأيت شيئا قط إلا كتبته، ولا كتبته إلا وحفظته، ولا حفظته فنسيته، وكان يسأل عن المسألة مما يتعلق بالآثار وكلام السلف، فيوردها بجميع ما فيها

---

١) الذهبي، شمس الدين بن محمد بن أحمد بن عثمان ٧٤٨هـ: سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأونؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة، (الطبعة الأولى ١٩٨٤) ج١٨، ص.٧٧.

٢) المرجع السابق، ج١٨، ص.٨٣. قال الذهبي: "مات أبو عمر يوم نصف شوال سنة أربع وأربعين وأربع مائة، ودفن ليومه بعد العصر بمقبرة دانية، ومشى سلطان البلد أمام نعشه، وشيعه خلق عظيم".

٣) المرجع السابق، ج١٨، ص.٨٠.

مسندة من شيوخه إلى قائلها"[١]. وذكره ابن بشكول في الصلة فقال: "كان أحد الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه، وجمع في معنى ذلك كله تواليف حسان مفيدة يكثر تعدادها ويطول إبرادها، وله معرفة بالحديث وطرقة وأسماء رجاله ونقلته"[٢]

وللإمام أبي عمرو الداني كثير من المصنفات التي تربو على مائة وعشرين مصنفا، وقيل على المائة والثلاثين، وهناك من ذكر أنها تربو على المائة والسبعين، ذكر منها الذهبي: "جامع البيان في السبع"، وكتاب "التيسير"، وكتاب "الاقتصاد" في السبع، و"إيجاز البيان" في قراءة ورش، و"التلخيص" في قراءة ورش أيضا، و"المقنع" في الرسم، وكتاب "المحتوى في القراءات الشواذ"، وكتاب "طبقات القراء"، و"الأرجوزة في أصول الديانة"، وكتاب "الوقف والابتداء"، ... وله تواليف كثيرة صغار في جزء وجزئين"[٣].

وقد وصل الأمر من كثرة ما صنف إلى أن أفرد العلماء في العصر الحديث الأدلة التي تتضمن ما جادت به قريحته؛ ومن هذه الأدلة على سبيل المثال: "معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني ت. ٤٤٤هـ إمام القراء بالأندلس والمغرب، وبيان الموجود منها والمفقود" للدكتور عبد الهادي حميتو[٤] الذي تضمن مائة وسبعين مؤلفا، ومنها أيضا كتاب "فهرست تصانيف الإمام أبي

١) المرجع السابق، ج١٨، ص.٨٠.

٢) أبو القاسم بن بشكول ٥٧٨هـ: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، تحقيق: بشار عواد معروف، تونس: دار الغرب الإسلامي، (الطبعة الأولى ٢٠١٠) ج ٢، ص. ٢٠، ٢١.

٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ج١٨، ص.٨١.

٤) نشرته الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية بآسفى سنة ٢٠٠٠.

عمرو الداني الأندلسي" للدكتور غانم قدوري الحمد[١] الذي رصد للداني مائة وتسعة عشر مصنفا، وعلل الدكتور حميتو بعض هذا الفرق بأن "لأبي عمرو في كتب المغاربة أسماء مؤلفات لا ذكر لها في المعروف من كتب المشارقة كالذهبي وابن الجزري، مما يدل على أن هذه الكتب لم يجر تداولها في المشرق إما لضعف الحاجة إليها، وإما لذهاب نسخها من أيدي القراء"[٢].

ومن أهم تلك تصانيف الإمام الداني مما يتصل بموضوع دراساتنا هذه ما يلي:

١- كتاب "**الاكتفاء في معرفة الوقف والابتداء**" وهو غير كتاب المكتفى موضوع هذا البحث، ويرى الدكتور حميتو أن مما يدل على أنه غيره مجموعة من النقول التي وردت عن الإمام في كتب مثل: التمهيد، والنشر لابن الجزري، وولد ابن الجزري في شرح طيبة النشر، والزركشي في البرهان، ولا تجد تلك النقول في كتاب المكتفى[٣].

٢- كتاب "**الاكتفاء في الوقف على كلا وبلى واختلاف العلماء فيها**" وهو ما نجد إشارة إليه من قبل المصنف في كتاب "المكتفى" دون تسميته حيث قال في سورة البقرة: "وقد ذكرت الوقف على ﴿بَلَى﴾ و﴿كَلَّا﴾ مجردا في كتاب جعلته لذلك"[٤]، وقال في سورة مريم: "وقد شرحنا ذلك شرحا كافيا في الكتاب الذي أفردناه للوقف على كلّا وبلى"[٥]. أما فيما يخص النقل عن هذا الكتاب

---

١) من منشورات مركز المخطوطات والتراث والثائق بالكويت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠.

٢) د. عبد الهادي حميتو ٢٠٠٠: معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني ت. ٤٤٤هـ إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود"، الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية بآسفى، ص.٦.

٣) المرجع السابق، ص.٢٠.

٤) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٤٣.

٥) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.١٤٦.

فقال عنه الدكتور حميتو: "وأما النقل عنه فقد وقفت عليه عند ابن القاضي في بعض كتبه، [وأشار في الهامش إلى كتاب ابن القاضي "القول الفصل في اختلاف السبعة في الوقف والوصل"، وأثبت عنه النقل في سورة البقرة] وعند الإمام علي النوري الصفاقسي في "غيث النفع" دون تصريح منهما بالعنوان"[١].

٣- كتاب "**الاهتداء في الوقف والابتداء**" ولم تتحقق علاقة هذا الكتاب بكتاب "الاكتفاء في الوقف والابتداء"، هل هما كتاب واحد، أم كتابان مختلفان، وفي هذا يقول الدكتور حميتو: "احتمال أن يكون كتابا مستقلا يوقع في إشكال لا مخرج منه إلا بالوقوف عليه، وعلى كتاب الاكتفاء، والوقف والابتداء إن كانت هذه كتب قائمة الذات، وإلا بقي الأمر في غاية الغموض" [٢].

كتاب المكتفى في الوقف والابتداء

يعد كتاب المكتفى في الوقف والابتداء من الكتب المهمة التي تضاف إلى قائمة طويلة من كتب هذا الفن، وهو كتاب يستمد أهميته من مكانة مؤلفه بين مصنفي ذلك الفن، بل من موقعه ضمن سلسلة مؤلفات الإمام الداني المتعلقة بالقراءات وعلوم القرآن.

ويتكون الكتاب من مقدمة بين فيها الإمام موضوع الكتاب والمصادر التي سيعتمد عليها في الإحاطة بهذا الموضوع، تبعها "باب في الحض على تعليم التمام" بدأه بمجموعة من الأحاديث والآثار التي يتبين منها أهمية تعليم التمام وضرب عدة من الأمثلة التي يقف من خلالها القارئ على مكامن تلك الأهمية، تلاه "باب ذكر البيان عن أقسام الوقف" وفيه استعرض الإمام الداني أنواع

١) د. عبد الهادي حميتو ٢٠٠٠: مرجع سابق، ص.٢٠- ٢١.

٢) المرجع السابق، ص. ٢١.

الوقوف، ثم فصل في باب لاحق "باب ذكر تفسير الوقف التام" يعرف به ويضرب أمثلته ويعرف بأصوله وفروعه، تبعه "باب ذكر تفسير الوقف الكافي"، ثم "باب ذكر تفسير الوقف الحسن"، واختتم هذه الأبواب بـ"باب ذكر تفسير الوقف القبيح" جاء ثم أعقبه بالكتاب مرتبا إياه ترتيب سور القرآن الكريم.

٢- الوقف والابتداء وعلاقته بعلم النحو

إذا أخذنا كتاب المكتفى للإمام الداني نموذجا من نماذج كتب الوقف والابتداء لنكتشف من خلاله علاقة تلك المصنفات بالنحو ، فقد تكفي الإشارة هنا إلى أن محقق الكتاب الدكتور يوسف المرعشلي قد ذكر تحت عنوان "مصادر النحو وإعراب والقرآن" أن مسائل النحو وإعراب القرآن "بلغت ... في هذا الكتاب ٦١٧ نصا، وهو عدد ضخم يدل على الصلة الوثيقة بين علم الوقف والابتداء وعلم النحو، ويصرح الداني في الكتاب بكثير من أسماء النحاة، وقد رجعت في تخريج هذه المسائل لكتاب سيبويه ... وكتاب معاني القرآن للفراء ... وكتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى ... وكتاب معاني القرآن للأخفش الأوسط ... وكتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج ... وكذلك كتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ... الذي أكثر الداني من الاعتماد على أقواله، ورجحها في الغالب، وكتاب إعراب القرآن للنحاس ... الذي ضمنه حشدا هائلا من المسائل النحوية المتعلقة بالوقف والابتداء، وقد أكثر الداني من مناقشته ورد أقواله في معظم كتابه"[١].

١) يوسف المرعشلي ١٩٨٧: مقدمة تحقيقه لكتاب المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل، بيروت: مؤسسة الرسالة (الطبعة الثانية)، ص. ١٥.

ونُقِل عن أبي بكر بن مجاهد قوله: "لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن"[١].

هذا وقد وضع محمد بن القاسم بن الأنباري في كتابه "إيضاح الوقف والابتداء" بابا ضمنه بيانا بالوقوف الممنوعة – وهو "باب ذكر ما لا يتم الوقف عليه" – حوى أكثر مصطلحات ما تلازم من المركبات والتراكيب والعوامل النحوية، وبهذا الباب تتبين لنا العلاقة القوية التي تربط بين فن الوقف والابتداء وعلم النحو؛ فكان من بين ما ذكره في هذا الباب: "اعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على الناصب دون المنصوب، ولا على المنصوب دون الناصب، ولا على المؤكد دون التوكيد، ..." [٢]. ومن الجدير بالإشارة هنا أن هذا الكتاب يعد من المصادر الأساسية التي اعتمد عليها الإمام الداني في كتابه المكتفى.

وكان الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب قد ذكر في بحثه حول كتاب القطع والائتناف للنحاس أن الوقوف منازل تختلف باختلاف منازل الكلام وصلا وفصلا، وأن النحاس قرر في مفتتح الكتاب أنه لا يحسن الوقوف على هذه المنازل "إلا نحوي عالم بالقراءات، عالم بالتفسير، عالم بالقصص وتخليص بعضها من بعض"، وأن هذه المواضع "من لطائف النحو، ولا أعلم أحدا ذكرها

١) محمد بن القاسم الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٩٧١، مج١، ص. ١١٦ وما بعدها.

٢) نقله الزركشي عن ابن مجاهد في البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مكتبة دار التراث (الطبعة الأولى ١٩٥٧) مج١، ص. ٣٤٣، ٣٤٤.

في كتاب تمام، ولكنها مستخرجة على أصول النحويين"؛ يقول د. الخطيب: وضع يدك على قوله: "عالم بالقصص وتخليص بعضها من بعض" وعلى قوله: "ولكنها مستخرجة على أصول النحويين" ... إذ تعني العالم اليقظ بمواقع الكلمات في المباني، والعلائق بين الجمل في النص/ الخطاب، ووصل بعضها ببعض تتميما واتصالا، أو قطع بعضها من بعض تخليصا وائتنافا، وذلك وفق ثلاثية: المعاني والأغراض، والنظر في روابط الجمل وأنواع ترتيبها وتلاقيها، وما يقتضيه السياق والعلاقات التي يتنزل فيها الكلام اتصالا أو انقطاعا، وهي علاقات تتعلق بالبنية الإعرابية العاملية، وما يجاورها من بنى من جهة، وتتنزل في مجال المعنى من جهة ثانية"[١].

وقد ذكر الدكتور أحمد خطاب العمر تعليلات جيدة لعلاقة هذا الفن بعلم النحو منها أن النحاة مثل سيبويه والفراء وابن جني وغيرهم كانوا يستعملون مصطلحات الوقف والابتداء[٢]، ومنها أيضا أن من النحويين عددا غير قليل ممن أسهموا في تأسيس هذا الفن منهم أبو جعفر الرؤاسي، ويحيى بن زياد، والأخفش سعيد بن مسعدة، ومحمد بن سعدان، وأبو حاتم السجستاني، وأحمد بن يحيى ثعلب، وابن كيسان، والزجاج، وابن الأنباري، والنحاس، ويرى أننا إذا أضفنا إليهم القراء وهم لغويون ونحويون أدركنا قيمة هذا العلم بالنسبة إلى علم النحو، وذكر كذلك أثر النحو في تحديد مواضع الوقوف والابتداء وأنواعه[٣].

---

١) انظر: محمد عبد الفتاح الخطيب: البنية العاملية ومنازل الكلام في العربية – قراءة في كتاب القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت الحولية ٤٣ (٢٠٢٣) ص.٢٠.

٢) د. أحمد خطاب العمر١٩٧٧: مقدمة في الوقف والابتداء – مصطلحاته وعلاقته بالنحو. مجلة آداب الرافدين، ع٨ (١٩٧٧) ص. ١٧٤ وما بعدها.

٣) المرجع السابق، ص. ١٧٦.

ولقد اجتهد الدكتور سعد بن محمد بن سعد الزهراني في شرح كيفيات تعلق الجمل القرآنية وغيرها ملخصا تلك الكيفيات في أربعة احتمالات على النحو التالي[١]:

الاحتمال الأول: أن ينعدم التعلق بين الجملتين إطلاقا ... ومن ذلك قول الحق تبارك وتعالى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٥) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ... فالوقف على الجملة الأولى هو ما يعرف بالوقف التام؛ لانعدام نوعي التعلق.

الثاني: أن يوجد تعلق بين الجملتين، وهذا التعلق من ناحية المعنى لا اللفظ؛ فتعرب الجملة الثانية إعرابا مستقلا عن الجملة الأولى، ... ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (٦) خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ فالوقف على (لا يؤمنون) في الآية هو ما يعرف بالوقف الكافي؛ للتعلق المعنوي بين الآيتين، فكل منهما في بيان عناد الكافرين عن قبول الحق والانقياد له، واستحكام غفلتهم بسبب ذنوبهم وسيئاتهم.

الثالث: أن يوجد تعلق بين الجملتين، وهذا التعلق لفظي، ويلزم منه التعلق المعنوي، ومعنى ذلك أن الجملة الثانية لا تستقل بإعرابها عن الأولى، مع إفادة الجملة الأولى عند الوقف عليها معنى تاما ... ومن ذلك قول الحق تبارك وتعالى ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ فجملة ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ جملة حالية متصلة بما قبلها من جهة الإعراب، فالوقف على ﴿أَنْفُسَهُمْ﴾ هو ما يعرف بالوقف الحسن، للتعلق اللفظي بين الجملتين.

---

١) د. سعد بن محمد بن سعد الزهراني ٢٠٢٠: تعقبات الداني على الدينوري ت. ٢٨٩هـ في كتابه المكتفى في الوقف والابتدا – جمعا ودراسة. مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، مج١٥ ع٢٩ (٢٠٢٠) ص. ٢٠٤، وما بعدها. والآيات من سورة (البقرة: ٥، ٦، ٧، ٩، ١٠)

الاحتمال الأخير: أن يوجد التعلق اللفظي والمعنوي بين الجزأين كسابقه، لكن الوقف على الجزء الأول لا يفيد فائدة يحسن السكوت عليها ... ومثله في القرآن ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ فالوقف على ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ هو ما يعرف بالوقف القبيح؛ للتعلق اللفظي بين الجزأين، وعدم إفادة الجزء الأول معنى تاما، أو إفادته معنى فاسدا.

ويرى الدكتور سعد أن هذا التفصيل في أحكام الوقف هو رأي المحققين من العلماء كالداني، وابن الجزري، وهو الذي يرتضيه المنطق السليم[١].

وسأحاول في هذا البحث تأكيد تلك العلاقة بين فن الوقف والابتداء بعلم النحو من خلال تعيين المصطلحات النحوية التي استعملها الإمام الداني في كتابه المكتفى ودورها في وصف السلوك النحوي لمفردات الآيات من ناحية والأداء القرائي من ناحية أخرى، كما أتبين دورها أيضا في رد أو ترجيح أقوال العلماء السابقين.

٣- أنواع الوقف بين النحو والدلالة

لا شك في أن فن الوقف والابتداء يعتمد بصورة أساسية على المعنى، ثم على التركيب أو التراكيب التي يظهر من خلال علاقات مكوناتها المتشابكة ذلك المعنى، وهو بذلك لا يعتمد فقط على حدود الجملة، بل على حدود كل من الكلمات المفردة، والجمل المستقلة، والجمل المترابطة الممتدة التي يكتمل باكتمال كل واحدة من هذه، ويستقل باستقلالها معنى تام من معاني الآيات؛ وبالتالي يصح عليها الوقف، ويبتدأ القارئ فيما بعدها من معان، وهو بذلك فن يعتمد على الدلالة أولا، وعلى النحو ثانيا؛ فأصبحت بذلك معرفة معاني الكلمات ودلالات

١) المرجع السابق: ص. ٢٠٦.

التراكيب العربية، وإتقان نحوها والتمكن منه عدة أساسية من عتاد كل من يتصدى لهذا الفن.

ولعل محورية الدلالة هنا هي ما جعلت المعنى معيارا أساسيا في الميز بين أنواع الوقف، وعنصرا أساسيا من عناصر تعريف بعضها؛ فالوقف التام وفق الإمام الداني هو "الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده؛ لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده، وذلك عند تمام القصص وانقضائهن موجودا في الفواصل ورؤوس الآي"[١]، ويستكمل هنا علاقة الوقف التام بالوقف الكافي فيقول: "وقد يكون التام أحيانا في درجة الكافي من جهة تعلق الكلام من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ... لانقضاء الكلام عنده واستغناء ما بعده عنه، وما بعده منه أو من سببه من جهة المعنى"[٢]. ويزيد في بيان الوقف الكافي فيقول أيضا: "وكذلك كل كلام قائم بنفسه، مستغن بعامل ومعمول فيه، يفيد معنى يكتفى به فالقطع عليه كاف"[٣]؛ فالتام سمي بذلك لتمام المعنى به، والكافي يتعلق بما قبله من جهة المعنى لا من جهة اللفظ وسمي كافيا للاكتفاء به عما بعده. أما الوقف الحسن عند الإمام الداني فـ"هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعا"[٤]. والوقف القبيح عنده هو "الذي لا يعرف المراد منه"[٥].

١) الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص. ١٤٠.
٢) المرجع السابق، ص. ١٤١، ١٤٢.
٣) المرجع السابق، ص. ١٤٤.
٤) المرجع السابق، ص. ١٤٥.
٥) المرجع السابق، ص. ١٤٨.

وقد ذكر ابن الجزري فيما نقله عنه السيوطي عن الوقف التام (المطلق):" ألا يكون له تعلق بما بعده البتة – أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى – فهو الوقف المسمى بالتام لتمامه المطلق يوقف عليه ويبتدأ بما بعده"[١].

وجعل السجاوندي من مراتب الوقف الوقف اللازم وعرّفه بأنه "ما لو وصل طرفاه غير المراد [أي المعنى] نحو ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ يلزم الوقف هنا؛ إذ لو وصل بقوله ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ توهم أن الجملة صفة لقوله ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ فانتفى الخداع عنهم، وتقرر الإيمان خالصا عن الخداع، كما تقول: ما هو بمؤمن مخادع"[٢].

وفي تقديم المعنى على الصناعة في الوقف يقول ابن جني: "اعلم أنه إذا تداخل الوقفان، اعتمد أهمهما، وهو أشدهما إيضاحا للمعنى، وذلك كقول الله سبحانه: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ. هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾، فيمن جعل قوله: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ معمول المعنى لـ ﴿يَنْظُرُونَ﴾ أي: يتأملون هل كان كذا، فعلى هذا ينبغي أن يكون الوقف على قوله: ﴿الْأَرَائِكِ﴾، ثم يستأنف؛ فيقول: ينظرون هل كان كذا، وإنما كان هذا من الوقف المتداخل أن قوله: ﴿يَنْظُرُونَ﴾ حال من الضمير في ﴿متكئين﴾، فقد يجب على هذا أن يكون الوقف على ﴿يَنْظُرُونَ﴾؛ لأنه حال من الضمير في الجملة المتقدمة، وإذا كان حالا منه، لم يحسن أن تفصل الحال مما هي منه؛ لأنها جزء من الجملة كلها. إلا أنه لو فعل ذلك فعل ﴿يَنْظُرُونَ﴾ لانتقض المعنى فيما يسبق إلى النفس؛ لأنه كان يصير قوله: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ مستأنفا من كلام الله تعالى، لا حالا مما قبله، فيكون حينئذ في استئنافه على أنه من كلام الله تعالى وجهه بمنزلة قوله تقدست أسماؤه في قصة بلقيس: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾؛ لأنه لما

١) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، مج ١، ص.٢٣٦.

٢) المرجع السابق مج١ ص.٢٣٤.

انتهى كلامها إلى قولها ﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ فكان نظير قوله ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ﴾ مستأنفا من كلام الله كهذا. وليس على هذا هو عند من كان معناه عنده ﴿يَنْظُرُونَ. هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ﴾ أي يتأملون هذا كقوله عز اسمه: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾؛ أي: فليتأمل الحال في ذلك، فإذا خيف هذا اللبس المؤدي إلى نقض الغرض، احتمل فصل الحال مما قبلها؛ لأن ذلك أمر صناعي، ولم يجز فصل المنصوب المعلق الفعل عنه – أعني قوله: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ﴾ – لأنه أمر معنوي[١].

هذا ويدلنا على أهمية المعنى أيضا ما تجده في كتاب المكتفى موضوع هذا البحث حيث ذكر الإمام الداني أن الوقف "على قوله ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ تام؛ لأن ما بعده مستغن عنه" ولعل مفهوم الاستغناء هنا – وفي الوقوف التامة عامة – يلزم عنه استقلال المعنى، ويرجح هذا إذا نظرنا في بعض عبارات الداني مثل عبارة "جملة مستقلة وكلام تام" حيث ذكر فيما يخص "الوقف على قوله تعالى ﴿ألم﴾ حيث وقع تام إذا جعل اسما للسورة والتقدير (اقرأ ألم) أو جعل على تقدير (أنا الله أعلم) ... وهو حيث أتى رأس آية في الكوفي، وذلك من حيث كان **جملة مستقلة وكلاما تاما**"[٢] وتمام الكلام هنا تمام معناه واستقلاله، وقد ذكر الإمام الداني أيضا أن الوقف على قوله تعالى ﴿يُنْفِقُونَ﴾ "كاف، وقيل تام؛ لأنه انقضاء صفة مؤمني العرب، ثم ابتدأ بذكر صفة مؤمني أهل الكتاب".

وهكذا يكون المعنى ركنا أساسيا من أركان تعليم الوقوف وأساسا من الأسس التي تقوم عليها أنواعه المختلفة، فلا يصح منها ما ينتقض المعنى أو ينحرف به الكلام عن مقصوده.

---

١) ابن جني: بقية الخاطريات، تحقيق محمد أحمد الدالي، دمشق: منشورات مجمع اللغة العربية ١٩٩٢، ص.٥١، ٥٢.

٢) الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص. ١٥٨.

المبحث الثاني

المصطحات النحوية في كتاب المكتفى

أولا: مصطلحات الجملة والكلام والإسناد والإعراب والعامل

حدّ الجملة كما ورد في الحدود الجليلة للشريف الجرجاني هو: كل مركب إسنادي أفاد أو لم يفد"[١]، أما الكلام عنده فهو "لفظ مفيد بالوضع"[٢]. والمتفق عليه أن تكون الجملة كما ورد في المقتضب – حين عرف المبرد الفاعل فقال: "وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة – يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب"[٣]، والكلام هو كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو يعادل الجملة عند بعض النحاة، وعند بعضهم أنه أخص من الجملة لا مرادف لها. يقول ابن جماعة الشافعي: "اللفظ المفيد يسمى جملة ولا يسمى كلاما وجملة سواء قيل بالتساوي بين الكلام والجملة أو لا، والمفيد منصرف إلى ما يحسن السكوت عليه"[٤].

وقد ورد مصطلح الجملة جنبا إلى جنب مع مصطلح الكلام في كتاب المكتفى حيث يقول الإمام الداني: "الوقف على قوله ﴿ألم﴾ حيث وقع تام إذا

---

١) الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي السيد الشريف: الحدود الجليلة أو حدود النحو. تحقيق د. علي حكمت فاضل محمد، مجلة الخزانة، ع ١٠ (٢٠٢١)، ص. ٢٩١.

٢) المرجع السابق، ص. ١٧٩.

٣) المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط ١٣٩٩، مج١/ ١٤٦.

٤) ابن جماعة الشافعي: حدائق الأعراب في شرح قواعد الإعراب. دراسة وتحقيق د. هشام الشوبكي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع ٢٥ مج ٢ (٢٠١١) ص. ٣١٤.

جعل اسما للسورة، والتقدير: "اقرأ ألم" أو جعل على تأويل: "أنا الله أعلم" وذلك الاختيار. وقال أبو حاتم: هو كاف، وقال غيره: ليس بتام ولا كاف، لأن معناه: "يا محمد، ذلك الكتاب"، وقيل: هو قسم، وقيل: تنبيه. فهو على هذه الأوجه الثلاثة متعلق بما بعده لحصول الفائدة فيه؛ فلا يفصل منه لذلك، وهو حيث أتى رأس آية في الكوفي؛ وذلك من حيث كان جملة مستقلة وكلاما تاما"[١].

فقد ذكر الإمام هنا مصطلحي "الجملة" و"الكلام"، وتبين علاقة مكونات الجملة (المبتدأ والخبر) بقوله "متعلق بما بعده ... فلا يفصل منه"، كما أشار إلى الغاية من ذلك التعلق وعدم الانفصال فقال: "لحصول الفائدة فيه"، ويبدو من هذا الاقتباس مساواة الإمام بين الجملة والكلام.

كما ورد في الكتاب أيضا مصطلح "جملة تامة" في قوله: "ومن قرأ ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ بالرفع، وقف على ما قبله، وابتدأ به؛ لأنه مستأنف بتقدير عطف جملة تامة على جملة تامة"[٢]. والتمام هنا استقلال كل واحدة بمعنى تام.

وورد لديه أيضا مصطلح "الجملة المعادلة لأم" في قوله: "ومن قرأ: ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ. أَتَّخَذْنَاهُمْ﴾ بقطع الألف على لفظ الاستفهام وقف على ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ﴾ لأن قوله ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ﴾ استئناف تقرير وتعجب، فهو معادل لـ"أم". ومن قرأ على لفظ الخبر لم يقف على ذلك؛ لأن قوله ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ﴾ نعت لقوله ﴿رِجَالًا﴾. والجملة المعادلة لـ"أم" محذوفة، والتقدير: أمفقودون هم أم زاغت عنهم الأبصار"؟[٣].

---

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق ص.١٥٨، والآية من سورة (البقرة: ١).
٢) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٢٨١، والآية من سورة (الأعراف: ١٨٦)
٣) المرجع السابق، ص. ٤٨٥، والآيات من سورة (ص: ٦٢– ٦٣).

كما ورد لديه من المصطلحات ما يبين المواضع الإعرابية للجمل؛ وذلك في التعبير الاصطلاحي "جملة في موضع نصب على الحال" في قوله: "من قرأ: ﴿سَوَاءً مَحْيَاهُمْ﴾ بالرفع، فله تقديران: أحدهما أن يجعل الضمير الذي في ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ للمؤمنين والكافرين، فعل هذا لا يوقف على قوله ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾؛ لأن ما بعد ذلك متعلق بقله ﴿كَالَّذِينَ آَمَنُوا﴾ جملة في موضع نصب على الحال"[١].

الإسناد

حد الإسناد بأنه ضم الكلمات بعضها إلى بعض على وجه الإفادة التامة؛ أي على وجه يحسن السكوت عليه[٢]. ولم يرد في كتاب المكتفى مصطلح الإسناد، ولكن ورد مصطلح المسند الذي يدل على فهم الإمام لطبيعة الإسناد، فلقد ورد مصطلح "مسند" في قول الإمام الداني: "ومن قرأ: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي﴾ على الأمر؛ فالوقف قبله كاف، ومن قرأ: "قال" فليس بكاف؛ لأن "قال" مسند إلى "عبد الله" الذي تقدمه"[٣]، وورد كذلك في قوله: "و﴿وَأُمْلِي لَهُمْ﴾ على الإخبار؛ لأن الإملاء في كل القراءات مسند إلى الله تعالى، كقوله: ﴿فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ﴾"[٤]. وفي قوله: "ومن قرأ: ﴿قُلْ أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ﴾ بغير ألف على الأمر، ابتدأ بذلك، ومن قرأ: "قَالَ" على الخبر، لم يبتدأ به؛ لأنه مسند إلى النذير في

١) المرجع السابق، ص. ٥١٧، والآية من سورة (الجاثية: ٢١).

٢) انظر الاسكداري، ضياء الدين حامد بن يوسف: شهود الصحو بحدود النحو، ، تحقيق عبد العزيز عاشور حسن العبيدان، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع٣١ ج٣ (٢٠١٢)، ص.٣٢٠.

٣) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٥٩٠، والآية من سورة (الجن: ٢٠).

٤) المرجع السابق، ص.٥٢٥، والآيات من سورة (محمد: ٢٥) و(الحج: ٤٤).

قوله: ﴿مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ﴾"[١]، وبلفظ "أسند" في قوله: "﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ﴾ كاف، إذا أسندت القتل إلى النبي صلى الله عليه وسلم بتأويل: قُتل النبي ومعه جموع كثيرة فما وهنوا لقتل نبيهم، وهذا الاختيار؛ لأن الآية لذلك السبب نزلت"[٢].

الإعراب

حد الإعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا، وعرفه ابن الحاجب في الكافية بأنه هو ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه، وفي الآجرومية هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا[٣]، ولقد ورد مصطلح الإعراب عند الإمام الداني في قوله: "قال الدينوري: [الوقف على قوله تعالى:] ﴿هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ يَدْعُو﴾ تام بجعل ﴿يَدْعُو﴾ من صلة ﴿الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ ويضمر الهاء فيه، أي يدعوه، يعني الوثن، ثم يستأنف "لَمن ضره أقرب من نفعه". قال الدينوري: كما يقال في الكلام على مذهب الجزاء: لما فعلت لهو خير لك. قال أبو عمرو: الوجه في ذلك غير ما قاله، وهو أن تكون "من" منصوبة بـ"يدعو"واللام لام اليمين، والتقدير: يدعو من ضر ، أي: من والله لَضره أقرب من نفعه ثم نقلت اللام من "الضر" إلى "من" إذ كان الإعراب لا يتبين فيها"[٤].

وورد أيضا في قوله: "وقوله ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ في ذلك وجهان من التفسير والإعراب. من قال إن التحريم والتيه كان أربعين سنة، وهو

---

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٥٠٦، والآيات من سورة (الزخرف: ٢٣-٢٤).

٢) المرجع السابق، ص.٢١١، والآية من سورة (آل عمران: ١٤٦).

٣) انظر الاسكداري: شهود الصحو بحدود النحو، مرجع سابق، ص.٣٢٢.

٤) أبو عمرو الداني: المكتفى، ص. ٣٩٢، والآية من سورة (الحج: ١٣).

قول ابن عباس والربيع والسدي نصب ﴿أَرْبَعِينَ﴾ بـ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ على تفسير التحريم، فعلى هذا يكون الوقف على ﴿يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ وهو قول ابن عبد الرزاق وهو اختيار ابن جرير، وقيل: الوقف على ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ثم يستأنف ﴿يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾، ومن قال إن التحريم كان أبدا وإن التيه كان أربعين سنة، وهو قول عكرمة وقتادة، نصب ﴿أَرْبَعِينَ﴾ بـ﴿يَتِيهُونَ﴾، فعلى هذا يكون الوقف على ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ وهو قول نافع ويعقوب والأخفش وأبي حاتم، وهو اختياري"[١].

ويتبين من هذا العلاقة القوية بين التفسير والإعراب، والمراد من الإعراب هنا بيان العلاقة بين كلمات الآيات من حيث العامل والمعمول لتعيين المعنى الذي سوف يترتب عليه نوع معين من أنواع الوقف أو موضع محدد من مواضعه وفق تلك العلاقة.

العامل

حد زروق العامل بأنه "ما أثّر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف"[٢]، وورد مصطلح العامل في غير موضع من الكتاب، منها قوله:"﴿لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ كاف، ومثله ﴿بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا﴾ أكفى منه، ﴿الْفَاسِقِينَ﴾ تام، والعامل في الظرف فعل مضمر تقديره: واتقوا الله أو احذروا أو اذكروا"[٣].

١) المرجع السابق، ص.٢٣٧، ٢٣٨، والآية من سورة (المائدة: ٢٦).

٢) انظر زروق، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن أحمد الفاسي ٨٩٩هـ: الحدود النحوية، تحقيق د. خالد فهمي ود. رجب رشاد السيد، مجلة تراثنا، مج ١٨ (٢٠١٥) ص.١٨٢.

٣) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٢٤٤، والآيات من سورة (المائدة: ١٠٧-١٠٨).

كما ورد في قوله: "قال الدينوري: ﴿وَمَا كَانَ مُنْتَصِرًا. هُنَالِكَ﴾ تمام. والمعنى: ولم يكن يصل أيضا إلى نصرة نفسه هنالك، ويكون العامل فيه منتصرا، والأوجه أن يكون "هُنَالِكَ" مبتدأ، أي: في تلك الحال تبين نصرة الله عز وجل وليّه، وقيل: المعنى: هنالك يؤمنون بالله وحده ويتبرأون مما كانوا يعبدون"(١).

وفي قوله: "وقال بعض المفسرين، وهو أحمد بن موسى، ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ﴾ تام، ثم قال: ﴿وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ أي: لا ينامون ولا يشتغلون. وليس يصح ما قالوه بوجه لأن ﴿وَالنَّهَارَ﴾ لاشك منسوق على "الليل"، والعامل فيهما التسبيح"(٢).

ومن ملحقات مصطلح العامل عنده مجموعة من المصطلحات التي تدل على نوع كل عامل، منها الرفع بالابتداء والخبر، في قوله: "وقال نافع ﴿إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ تام، ويرتفع ما بعد ذلك بالابتداء والخبر، ويكون المعنى: إذ يتوفى الله الذين كفروا"(٣)، وقوله: "ومن قرأ ﴿اللَّهِ الَّذِي﴾ بالرفع على الابتداء وجعل الخبر في ما بعده وقف على ﴿الْحَمِيدِ﴾"(٤).

ومن ملحقاته أيضا النصب على النداء في قوله: "﴿مِنْ دُونِي وَكِيلًا﴾ كاف إذا نصب قوله ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا﴾ بـ"أعني" أو نصب على النداء المضاف أو قرأ ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ بالتاء"(٥).

ومنها أيضا الفعل العامل في قوله: "ومن نصب ﴿يَعْقُوبَ﴾ لم يقف على ذلك، لأن ﴿يَعْقُوبَ﴾ متعلق بقوله ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾ من جهة الدلالة على

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٢٤٤، والآيات من سورة (الكهف: ٤٣– ٤٤).
٢) المرجع السابق، ص.٣٨٦، والآية من سورة (الأنبياء: ٢٠).
٣) المرجع السابق، ص.٢٨٧، والآية من سورة (الأنفال: ٥٠).
٤) المرجع السابق، ص.٣٣٩، والآيات من سورة (إبراهيم: ٢، ١).
٥) المرجع السابق، ص.٣٥٨، والآيات من سورة (الإسراء: ٢– ٣).

الفعل العامل في ﴿يَعْقُوبَ﴾ لا من جهة دخوله مع ﴿إِسْحَاقَ﴾ في البشارة، والتقدير: فبشرناها بإسحاق ووهبنا له يعقوب من ورائه، لأن البشارة دالة على الهبة"[١].

ومنها النصب على العطف في قوله: "﴿إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ كاف، وتنصب ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ بالعطف على قوله ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ و﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ أي: صلاة الفجر"[٢].

الخفض

الخفض أحد ألقاب الإعراب، وقد ورد مصطلح "الخفض" كثيرا في كتاب المكتفى، ومن أمثلته قوله: "ومن قرأ ﴿اللَّهِ الَّذِي﴾ بالرفع على الابتداء وجعل الخبر في ما بعده وقف على ﴿الْحَمِيدِ﴾، ومن قرأ بالخفض على البدل لم يقف على ﴿الْحَمِيدِ﴾ ووقف على ﴿وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ وهو تام على القراءتين"[٣]. وورد في قوله: "﴿مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ كاف سواء قرئ بالخفض أو بالنصب لأنه في القراءتين منسوق على الـ﴿أَسَاوِرَ﴾[٤]. كما ورد في قوله: "ومن قرأ ﴿وَحُورٌ﴾ على الابتداء ... وقف على ﴿مِمَّا يَشْتَهُونَ﴾ ومن قرأ ذلك بالخفض لم يقف على ﴿مِمَّا يَشْتَهُونَ﴾ لأن قوله ﴿وَحُورٌ﴾ معطوف عند البصريين والكسائي على قوله ﴿فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾"[٥].

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٣١٨، والآية من سورة (هود: ٧١).
٢) المرجع السابق، ص.٣٦٢، والآية من سورة (الإسراء: ٧٨).
٣) المرجع السابق، ص.٣٣٩، والآيات من سورة (إبراهيم: ١- ٢).
٤) المرجع السابق، ص.٣٩٣، والآية من سورة (الحج: ٢٣).
٥) المرجع السابق، ص. ٥٥١، والآيات من سورة (الواقعة: ٢٢، ٢١، ١٢).

الجر/ المجرور

يمكن حد الجر/الخفض بأنه الكسرة التي تحدث في آخر الاسم أو الكسرة المعنوية "الفتحة"[١]، وكما ورد مصطلح الخفض الكوفي لدى الإمام الداني ورد لديه مصطلح "الجر" أيضا، وذلك في قوله: "ومن قرأ ﴿أَنِّي أَخْلُقُ﴾ بفتح الهمزة لم يقف قبلها، ولم يبتدئ بها؛ لأنها في موضع جر بدلا من قوله ﴿بِآيَةٍ﴾، فلا يقطع من ذلك"[٢].

وورد لديه كذلك مصطلح "الجار والمجرور" في قوله: "ومن قرأ ﴿يُسَبِّحُ لَهُ﴾ بفتح الباء وأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وقف على ﴿وَالْآصَالِ﴾، وهو رأس آية في الكوفي والبصري والشامي، وابتدأ بقوله ﴿رِجَالٌ﴾"[٣].

وورد لديه أيضا مصطلح "المجرور" في قوله: "﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ كاف لمن قرأهما بالرفع والتنوين على معنى: وليس، ونصب ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ على التبرئة على معنى: ولا شك في الحج أنه واجب في ذي الحجة، وخبر ليس في الأولين مضمر بتقدير: فليس رفث ولا فسوق في الحج، ثم يكون ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ مستأنفا في موضع رفع بالابتداء، وخبره في المجرور"[٤].

---

١) الاسكداري: شهود الصحو بحدود النحو، مرجع سابق، ص.٣٣٤.

٢) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٢٠١، والآيات من سورة (آل عمران: ٤٩، ٥٠).

٣) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٤٠٩، والآيات من سورة (النور:٣٦ – ٣٧).

٤) المرجع السابق، ص.١٨٢، والآية من سورة (البقرة: ١٩٧).

ثانيا مصطلحات النكرة والمعرفة

النكرة والمعرفة

حد زروق "النكرة" بكونها ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده، أو مقدر وجود تعدده فيه، وحد "المعرفة" بأنها ما وضع ليستعمل في معين[١]. ولقد ورد لدى الإمام الداني مصطلحا النكرة والمعرفة، وتتبين العلاقة بينهما حيث يقول: "﴿الَّذِينَ آَمَنُوا﴾ كاف، وقيل: تام، ومثله ﴿ذِكْرًا﴾ وهو رأس آية، واختلف النحويون في نصب قوله ﴿رَسُولًا﴾ فقال بعضهم: هو منصوب على الإغراء، والتقدير: عليكم رسولا، وصلح الإغراء ههنا لأن النكرة وصلت بـ"يتلو" فأدناها ذلك من المعرفة، وعلى هذا يكون الوقف على ﴿ذِكْرًا﴾ تاما"[٢]، والنكرة هنا في مرتبة المعرفة أو قريبة منها لوصلها بجملة النعت. وكنى الإمام الداني عن التعريف بالألف واللام، وذلك في قوله: "ولا يحسن الابتداء بـ﴿حَمَّالَةَ﴾ لأنها وما نصبها خبر الابتداء، والوقف على ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ كاف. وقيل: إن نصبها على الحال لأنه يجوز أن تدخل عليها الألف واللام، فلما حذفتا نصب على الحال"[٣].

الضمير

حد الضمير انه ما دل وضعا على متكلم أو مخاطب أو غائب[٤]، وورد مصطلح الضمير في كتاب المكتفى حيث قال الإمام: "ومن قرأ ﴿سَوَاءً مَحْيَاهُمْ﴾ بالرفع فله تقديران: أحدهما: أن يجعل الضمير الذي في ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ للمؤمنين والكافرين، فعلى هذا لا يوقف على قوله ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾؛ لأن ما

١) زروق: الحدود النحوية، مرجع سابق، ص.١٧٩.

٢) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٥٧٤، والآيات من سورة (الطلاق: ١٠، ١١).

٣) المرجع السابق، ص.٦٣٦- ٦٣٧، والآيات من سورة (المسد: ٣- ٤).

٤) زروق: الحدود النحوية، مرجع سابق، ص.١٧٩.

بعد ذلك متعلق بقوله: ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ جملة في موضع نصب على الحال، والثاني: أن تجعل الضمير للكافرين خاصة، فعلى هذا يوقف على ﴿الصَّالِحَاتِ﴾؛ لأن ما بعد ذلك منقطع منه"(١).

العائد

كما ورد لديه مصطلح العائد والمراد به الضمير وذلك في قوله: "ويكون معنى ﴿لَا رَيْبَ﴾ لا شك ويضمر العائد على الكتاب لاتضاح المعنى. ولو ظهر لقيل: "لا ريب فيه فيه هدى"(٢).

الكناية

"الكناية" من المصطلحات الكوفية، ويطلق عليها "الضمير" لدى البصريين، وورد في كتاب المكتفى حيث يقول الإمام: "﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾ كاف، والهاء كناية عن الكتاب، وهي في الثانية كناية عما في الكتاب"(٣).

إشارة

الإشارة أو اسم الإشارة هو ما وضع لمشار إليه(٤)، وقد ورد مصطلح "إشارة" في كتاب المكتفى والمراد به "اسم الإشارة"، وذلك في قول الإمام الداني: "وقال الأخفش والدينوري (إِنِّي تُبْتُ الْآنَ) تمام، وليس كذلك لأن (الَّذِينَ يَمُوتُونَ)

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٥١٧، والآية من سورة (الجاثية: ٢١).
٢) المرجع السابق، ص.١٥٩، والآية من سورة (البقرة: ٢).
٣) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٤٢٩، والآية من سورة (النمل: ٣٠).
٤) الاسكداري، ضياء الدين حامد بن يوسف: شهود الصحو بحدود النحو، تحقيق عبد العزيز عاشور حسن العبيدان، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع٣١ ج٣ (٢٠١٢)، ص.٣١٩.

معطوف على ما قبله، وقال الدينوري ونافع (وَهُمْ كُفَّارٌ) تام، وليس كذلك لأن (أُولَئِكَ) إشارة إلى المذكورين قبل"[١].

اسم ناقص

ورد مصطلح الاسم الناقص عند الإمام الداني والمقصود به الاسم الموصول، وذلك في قوله: "﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ كاف إذا جعلت ﴿مَا﴾ جحدا، وليس بالوجه الجيد، والاختيار أن تكون اسما ناقصا بمعنى الذي؛ فتكون معطوفة على أحد شيئين: إما على ﴿مَا﴾ في قوله ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ﴾، أو على ﴿السِّحْرَ﴾ في قوله ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾؛ فلا يقطع من ذلك"[٢]. وورد كذلك في حديثه عن الوقف على قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا﴾ وذكر صلة هذا الاسم فقال: "ومن قرأ ذلك ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾ على الخبر لم يقف على به؛ لأن ﴿مَا﴾ اسم ناقص بمعنى الذي و﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾ صلته، وذلك في موضع رفع بالابتداء و﴿السِّحْرُ﴾ خبره فلا ينقطع منه"[٣].

ثالثا: مصطلحات الابتداء والنواسخ

الابتداء من المصطلحات النحوية وقد حده الجرجاني بأنه "تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد نحو: زيد منطلق، وهذا المعنى عامل فيهما، ويسمى الأول مبتدأ ومسندا إليه ومحدثا عنه، والثاني خبرا وحديثا ومسندا"[٤]، وهو في الوقت نفسه من الألفاظ القرائية أو الأدائية كما يتضح من عناوين كثيرة لكتب الوقف والابتداء، وقد استعمله الإمام الداني بمعناه في الوقف والابتداء وبمعناه

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٢١٨، والآية من سورة (النساء: ١٨).
٢) المرجع السابق، ص.١٦٩، والآية من سورة (البقرة: ١٠٢).
٣) المرجع السابق، ص.٣١٠، والآيات من سورة (يونس: ٧٧- ٨١).
٤) الجرجاني، الشريف بن محمد بن علي: التعريفات، تحقيق محمد الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ)، ص. ٢٠.

في علم النحو على حد سواء، ومن أمثلة هذا في المعنى الأول قول الداني: [الوقف على] "﴿يُنْفِقُونَ﴾ كاف، وقيل تام، لأنه انقضاء صفة مؤمني العرب، ثم ابتدأ بذكر صفة مؤمني أهل الكتاب"(١)، فلا يقصد بالابتداء هنا أن يكون الفعل "ينفقون" مبتدأ، بل الابتداء في هذه الحال عقيب القطع والانقطاع وعدم التعلق لتمام المبنى والمعنى قبله، كما يتبين ذلك من قوله: "ومن قرأ ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ﴾ بالياء لم يبتدئ به؛ لأنه راجع إلى ما قبله من الإخبار عن الله تعالى في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾ فلا يقطع منه لتعلقه به، ومن قرأ ذلك بالنون، ابتدأ به لأنه استئناف إخبار من الله تعالى عن نفسه بذلك، فهو منقطع مما قبله"(٢). وقوله: "وقول أبي حاتم: إن الوقف على ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ والابتداء بقوله: ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ واحتجاجه على ذلك ليس بشيء"(٣).

وهو غير قوله: [الوقف على] "﴿وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ كاف، إذا رفع ﴿سَمَّاعُونَ﴾ بالابتداء وجعل الخبر فيما قبله"(٤)، فالابتداء هنا مستعمل بمعناه الاصطلاحي في علم النحو، وفي قوله هذا إشارة إلى تقديم الخبر.

ولقد ورد مصطلح المبتدأ في كتاب المكتفى في قول الإمام الداني:"ومثله [أي كاف] ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ثم تبتدئ ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ بالرفع على إضمار المبتدأ بتقدير: "المفروض عليكم شهر رمضان" أو "ذلك"، فإن رفع ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ بالابتداء، وجعل الخبر في ﴿الذي﴾ أنزل فيه القرآن﴾، كان الوقف على ﴿تعلمون﴾ تاما، و﴿الفرقان﴾ كاف، وقيل تام"(٥).

---

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٣٣.

٢) المرجع السابق، ص.٢٠١، والآيات من سورة (آل عمران: ٤٨ ، ٤٥).

٣) المرجع السابق، ص.١٦٨، والآية من سورة (البقرة: ٢٨).

٤) المرجع السابق، ص.٢٣٩، والآيات من سورة (المائدة: ٤٠– ٤١).

٥) المرجع السابق، ص. ١٨٠، ١٨١، والآيات من سورة (البقرة: ١٨٤، ١٨٥).

ولم يقتصر الإمام في الاقتباس السابق على ذكر المبتدأ المقدر، بل فيه إشارات إلى عمل ذلك المبتدأ من رفع الخبر، فقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ إما أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره ذلك،وإما أن يكون مبتدأ والخبر بعده قوله تعالى: ﴿الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾، وفي الحال الأخيرة يكون الوقف على قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُونَ﴾ تاما غير كاف، وعلى ﴿الْفُرْقَانِ﴾ تاما أيضا.

الخبر

وورد مصطلح الخبر؛ أي خبر المبتدأ في الجملة الاسمية غير المنسوخة في قول الإمام الداني: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ تام، إذا رفع ﴿الَّذِينَ﴾ بالابتداء، وجعل الخبر في قوله ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾"[١]. وفي هذا إشارة إلى أن الابتداء هو رافع المبتدأ، ويدلنا على هذا قوله: "رفع الذين بالابتداء".

ومما أشار إليه من مصطلحات أخبار النواسخ أيضا مصطلح "خبر إنَّ" وذلك في قوله: "ومن قرأ ﴿نَزَّاعَةً﴾ بالرفع فله تقديران أحدهما: أن يجعلها خبر مبتدأ محذوف أي: هي نزاعة، فعلى هذا يحسن الوقف على قوله ﴿لَظَى﴾، والثاني أن يجعلها خبرا لـ"إنها" بعد خبر، أو بدلا من ﴿لظى﴾، فعلى هذا يحسن الوقوف على ﴿لَظَى﴾"[٢].

و"خبر كان" يقول: "﴿وَكَانَ حَقًّا﴾ كاف إذا أضمر اسم "كان" وجعل "حقا" خبرها، التقدير: وكان انتقامنا حقا، ثم تبتدئ ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ابتداء وخبر. فإن جعل "النصر" اسم كان و"حقا" خبرها، و"على" متعلقة بـ"الحق"، والتقدير: كان نصر المؤمنين حقا علينا، وقف على ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ وهو الوجه"[٣].

---

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.١٥٩، والآيات من سورة (البقرة: ٢، ٣، ٥).

٢) المرجع السابق، ص.٥٨٦، ٥٨٧، والآيات من سورة (المعارج: ١٥- ١٦).

٣) المرجع السابق، ص.٤٤٩، ٤٥٠، والآية من سورة (الروم: ٤٧)

ومنها "خبر ليس" في قوله: "﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ كاف لمن قرأهما بالرفع والتنوين على معنى وليس، ونصب ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ على التبرئة على معنى: ولا شك في الحج أنه واجب في ذي الحجة، وخبر ليس في الأولين مضمر بتقدير: فليس رفث ولا فسوق في الحج"(١).

أما عن خبر النواسخ فقد ورد مصطلح الخبر والحديث عنه متصل بخبر لا النافية للجنس (التبرئة كما استعملها الإمام) وذلك في قوله: "ويكون معنى ﴿لَا رَيْبَ﴾ لا شك ويضمر العائد على الكتاب لاتضاح المعنى. ولو ظهر لقيل: "لا ريب فيه فيه هدى" وحكى البصريون: إن فعلت فلا بأس. وحكى الكوفيون: إن زرتني فلا براح؛ أي لا بأس عليك، ولا براح لك، فأضمروا خبر التبرئة"(٢).

كما ورد مصطلح "التبرئة أيضا في قوله: "﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ كاف لمن قرأهما بالرفع والتنوين على معنى وليس، ونصب ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ على التبرئة"(٣).

كما ورد لديه مصطلح الخبر المحذوف في قوله: وقال نافع ومحمد بن عيسى الأصبهاني والدينوري: "﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ تام، وليس كذلك؛ لأن ﴿الْوَصِيَّةُ﴾ متعلقة بـ"كتب"، والمعنى: فرض عليكم الوصية، وقد يجوز أن يقطع من ذلك بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: فعليكم الوصية، ويكون المرفوع بكتب مضمرا تدل عليه ﴿الْوَصِيَّةُ﴾، والتقدير: كتب عليكم الإيصاء، فيصح بذلك ما قالوه، والأول اختيار"(٤).

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، ص.١٨٢، والآية من سورة (البقرة: ١٩٧).
٢) أبو عمرو الداني: المكتفى، ص. ١٥٩، والآية من سورة (البقرة: ٢).
٣) المرجع السابق، ص.١٨٢، والآية من سورة (البقرة: ١٩٧).
٤) المرجع السابق، ص. ١٨٠، والآية من سورة (البقرة: ١٨٠).

الإضافة / المضاف

ورد مصطلح الإضافة في الكتاب في قول الإمام الداني: "ومن قرأ ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ﴾ بالإضافة وقف على ﴿مَوْجٌ﴾ ولم يقف على قوله ﴿سَحَابٌ﴾"(١). ووردت بصيغة الفعل أضاف/ يضيف في قوله: "﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا﴾ كاف لمن قرأ ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ بالرفع ... ومن قرأ بالنصب سواء أضاف أو لم يضف لم يقف على ما قبلها لتعلقها به لأنها مفعول من أجلها"(٢).

وورد لديه مصطلح "المضاف" في قوله: "ومن قرأ ﴿وَحُورٌ﴾ على الابتداء ... وقف على ﴿مِمَّا يَشْتَهُونَ﴾ ومن قرأ ذلك بالخفض لم يقف على ﴿مِمَّا يَشْتَهُونَ﴾ لأن قوله ﴿وَحُورٌ﴾ معطوف عند البصريين والكسائي على قوله ﴿فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ في تقدير: في جنات النعيم وفي حور عين أو في معاشرة حور عين، فحذف المضاف"(٣).

رابعا: مصطلحات الفعل والجملة الفعلية

الفعل

ورد مصطلح "الفعل" في كتاب المكتفى كثيرا، ومن مواضعه قول الإمام:"﴿لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ كاف، ومثله ﴿بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ و﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا﴾ أكفى منه، ﴿الْفَاسِقِينَ﴾ تام، والعامل في الظرف فعل مضمر تقديره: واتقوا الله، أو احذروا، أو اذكروا"(٤). وورد أيضا في قوله: "﴿مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، ص. ٤١٠، والآية من سورة (النور: ٤٠).
٢) المرجع السابق، ص. ٤٤٣، والآية من سورة (العنكبوت: ٢٥).
٣) المرجع السابق، ص. ٥٥١، والآيات من سورة (الواقعة: ٢٢، ٢١، ١٢).
٤) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٢٤٤، والآيات من سورة (المائدة: ١٠٧، ١٠٨).

كاف، ثم تبتدئ ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ بتقدير: وليكون من الموقنين بربه، فتتعلق لام كي بفعل بعدها مقدر دل عليه"[١].

وورد مصطلح "الفعل الماضي" في قوله: "وقال الأخفش النحوي ﴿كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ﴾ تام، ثم قص قصتها فقال: ﴿اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ وليس كما قال لأنه إنما قصد بالتشبيه بيتها الذي تعمله من غزلها إذ كان لا يقيها من شيء كالآلهة التي تضر ولا تنفع و﴿اتَّخَذَتْ﴾ فعل ماض في موضع الحال فلا يفصل مما قبله"[٢].

وورد مصطلح "الأمر" ليشمل بعض الصيغ التي يكون عليها فعل الأمر في مثل قوله: "﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾ تام، وقيل: كاف، هذا على قراءة من قرأ ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ على لفظ الأمر الذي معناه التهدد سواء سكنت اللام تخفيفا أو كسرت على الأصل"[٣]. وفيه صيغة الأمر بالمضارع المسبوق بلام الأمر، وفيه أيضا المراد من الأمر وما خرج إله من دلالات، وورد أيضا في قوله: "ومن قرأ ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي﴾ على الأمر فالوقف قبله كاف"[٤]. ولم أجد في الكتاب قدر اجتهادي في الإحصاء مصطلحا من المصطلحات الخاصة بالفعل المضارع.

التعدي

ورد مفهوم التعدي بلفظ الفعل في قول الإمام: "ومذهب البصريين أن ﴿ترى﴾ بالتاء من رؤية البصر، و﴿يرى﴾ بالياء بمعنى يعلم الذي يراد به المعرفة، وكلا الفعلين يتعدى إلى مفعول واحد"[٥]. وكان قد عبر عنه أيضا

١) المرجع السابق، ص.٢٥٣ (الأنعام: ٧٥).
٢) المرجع السابق، ص.٤٤٤، والآية من سورة (العنكبوت: ٤١).
٣) المرجع السابق، ص.٤٤٦، والآية من سورة (العنكبوت: ٦٦).
٤) المرجع السابق، ص.٥٩٠، والآية من سورة (الجن: ٢٠).
٥) المرجع السابق، ص. ١٧٩، والآية من سورة (البقرة: ١٦٥).

بالفعل "وصل" في قوله: "وقال قائل ﴿فِي كِتَابٍ﴾ تام ثم تبتدئ ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي﴾ أي: لا يهلك ربي ولا ينسى شيئا ... والكتاب المتقدم ذكره فاعل ﴿يَضِلُّ﴾ على هذا لأن الضلال يتعدى بـ"عن" كقوله ﴿وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ فلما حذف "عن" وصل الفعل إلى المفعول به"(١).

لام كي

وردت في كتاب المكتفى "لام كي" وهي ما يتساوى مع "لام التعليل" من نواصب المضارع، وذلك في قوله: "﴿كُتِبَ لَهُمْ﴾ كاف، وليس بتام؛ لأن اللام في ﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ﴾ لام كي فهي متعلقة بقوله ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾"(٢). ومن أمثلتها أيضا قوله: "﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾ تام، وقيل: كاف، هذا على قراءة من قرأ ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ على لفظ الأمر الذي معناه التهدد سواء سكنت اللام تخفيفا أو كسرت على الأصل. فأما من جعلها لام كي فإنه لا يقف على ما قبلها لأنها معطوفة على قوله ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ ووقف على ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ وهو كاف على القراءتين"(٣).

الجحد

ورد مصطلح "الجحد" في قول الإمام الداني: "﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ كاف إذا جعلت ﴿مَا﴾ جحدا، وليس بالوجه الجيد، والاختيار أن تكون اسما ناقصا بمعنى الذي؛ فتكون معطوفة على أحد شيئين: إما على ﴿مَا﴾ في قوله ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ﴾، أو على ﴿السِّحْرَ﴾ في قوله ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق ص. ٣٨٠، والآيات من سورة (طه: ٥٢)، و(المائدة: ٧٧).

٢) المرجع السابق، ص.٢٩٩- ٣٠٠، والآية من سورة (التوبة: ١٢١).

٣) المرجع السابق، ص.٤٤٦، والآية من سورة (العنكبوت: ٦٦).

السِّحْرَ﴾؛ فلا يقطع من ذلك"[١]. وورد لديه أيضا تعبير "ما التي للجحد" في قوله: "﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ تام إذا جعلت "إن" بمعنى "ما" التي للجحد، وهو قول الحسن وقتادة، فإن جعلت شرطا بتقدير: قل إن كان للرحمن ولد على زعمكم، وهو قول مجاهد والسدي لم يتم الوقف ولم يكف على قوله ﴿ولد﴾"[٢].

النفي

وكما ورد في كتاب المكتفى مصطلح "الجحد" ورد مصطلح "النفي" أيضا، وذلك في قوله: "ومن قرأ ﴿وَلَا أَدْرَاكُمْ﴾ بغير نفي حسن له الابتداء بذلك، لأنه استئناف إخبار بإيقاع الدراية بالقرآن من الله لهم، فهو منقطع من النفي الذي قبله، ومن قرأ ﴿وَلَا أَدْرَاكُمْ﴾ بالنفي لم يبتدئ بذلك، لأنه معطوف على ما قبله من قوله ﴿مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ﴾ فهو متعلق بالتلاوة، وداخل معها في النفي، فلا يقطع منها، والوقوف على ﴿وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾ في القراءتين صالح"[٣].

وورد لديه مصطلح "حرف نفي" في حديثه عن "كلا" يقول: "﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ كَلَّا﴾ أي: لا، ليس الأمر كما زعم [القتيبي]، ويجوز الابتداء بـ﴿كَلَّا﴾ على معنى: ألا. وكذلك سائر من في القرآن من ذكر كلا يجوز الابتداء بها على تأويل "ألا" ويجوز أيضا الوقف عليها بتأويل "لا" لأنها حرف نفي ورد وزجر"[٤]. وورد لديه أيضا "ما النافية" وذلك في قوله: "﴿لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ كاف إذا جعلت

١) المرجع السابق، ص.١٦٩، والآية من سورة (البقرة: ١٠٢).

٢) المرجع السابق، ص.٥١٠، ٥١١، والآية من سورة (الزخرف: ٨١).

٣) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق ص.٣٠٤- ٣٠٥، والآية من سورة (يونس: ١٦).

٤) المرجع السابق، ص.٦١٣، والآيات من سورة (المطففين: ١٣- ١٤).

﴿مَا﴾ نافية، فإن جعلت في موضع نصب بتقدير: "بما كانوا" لم يكف الوقف دونها"[١].

المصدر

ورد مصطلح "المصدر" في قول الإمام: "ومن قرأ: ﴿مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ بالرفع، فله تقديران؛ أحدهما: أن يرتفع قوله: ﴿بَغْيُكُمْ﴾ بالابتداء وخبره ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾، فعلى هذا يكفي الوقف على قوله: ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾، ثم تبتدئ ﴿مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، بتقدير: ذلك متاع. والثاني: أن يرتفع ﴿بَغْيُكُمْ﴾ بالابتداء، ويجعل خبره ﴿مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، فعلى هذا لا يكفي الوقف على ذلك. ومن قرأ بالنصب، لم يقف على قوله: ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ أيضا؛ لأن ﴿مَتَاعَ﴾ ينتصب بتقديرين؛ أحدهما: "تبغون متاع الحياة الدنيا"، فهو مفعول لقوله تعالى: ﴿بَغْيُكُمْ﴾، والثاني: "تبغون متاع الحياة الدنيا"، فهو مصدر عمل فيه الفعل الذي دل عليه قوله: ﴿بَغْيُكُمْ﴾، فلا يقطع مما عمل فيه"[٢].

وورد كذلك في قوله: "وقال نافع وأحمد بن موسى ومحمد بن عيسى والفراء وأبو حاتم والدينوري وابن الأنباري: ﴿مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ الوقف، وينتصب ﴿حَسَدًا﴾ على المصدر، أو على التفسير على الأول، وقال الأخفش والقتيبي: هو تمام، ثم استأنف ﴿حَسَدًا﴾ أي يحسدونكم حسدا"[٣].

الفاعل

ورد مصطلح الفاعل لدى الإمام مفردا وجمعا مع الفاعل الجمع، وذلك في قوله: "ومن قرأ ﴿يُسَبِّحُ لَهُ﴾ بفتح الباء، وأقام الجار والمجرور مقام الفاعل، وقف على ﴿وَالْآصَالِ﴾، وهو رأس آية في الكوفي والبصري والشامي، وابتدأ بقوله:

---

١) المرجع السابق، ص.٣١٤، والآية من سورة (هود: ٢٠).

٢) المرجع السابق، ص. ٣٠٥- ٣٠٦، والآية من سورة (يونس: ٢٣).

٣) المرجع السابق، ص. ١٧٠- ١٧١، والآية من سورة (البقرة: ١٠٩).

﴿رِجَالٌ﴾، هذا إذا رفعهم بفعل مقدر، كأنه قال: يسبح له فيها رجال، أو رفعه بإضمار مبتدأ تقديره: هم رجال. فإن رفعهم بالظرف الذي هو في قوله: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ لم يقف على ما قبله، ومن قرأ بكسر الباء لم يبتدئ بهم أيضا؛ لأنهم فاعلون "يسبح""[١].

ما لم يسم فاعله / تسمية الفاعل

استعمل الإمام الداني مصطلح "ما لم يسم فاعله" للدلالة على نائب الفاعل، وذلك في الجملة المبنية لغير الفاعل، في مقابل مصطلح "على تسمية الفاعل"، وذلك في الجمل المبنية للفاعل، ويراد بالتسمية في المصطلحين "التعيين أو الذكر"، قال الإمام الداني: "﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾ كاف، سواء قرئ ﴿وَأَمْلَى لَهُمْ﴾ على تسمية الفاعل، و"وأُملِي لهم" على ما لم يسم فاعله"[٢].

خامسا: مصطلحات الحرف والأداة

أداة

ورد مصطلح "الأداة" في قوله: "والوقف على قوله ﴿بَلَى﴾ كاف في جميع القرآن؛ لأنه رد للنفي الذي تقدمه، هذا ما لم يتصل به قسم كقوله ﴿قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا﴾ و﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي﴾ فإنه لا يوقف عليه دونه، والأصل فيه عند الكوفيين "بل" ثم زيدت الياء في آخره علامة لتأنيث الأداة"[٣].

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٤٠٩، والآيات من سورة (النور:٣٦ – ٣٧).

٢) المرجع السابق، ص.٥٢٥، والآية من سورة (محمد: ٢٥).

٣) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.١٧٦، والآيات من سورة (البقرة: ٨١)، و(الأنعام: ٣٠)، و(سبأ: ٣) على التوالي.

حرف

وورد لدى الإمام الداني مصطلح "حرف نفي" في حديثه عن "كلا" يقول: "﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ كَلَّا﴾ أي: لا، ليس الأمر كما زعم [القتيبي]، ويجوز الابتداء بـ﴿كَلَّا﴾ على معنى: ألا. وكذلك سائر من في القرآن من ذكر كلا يجوز الابتداء بها على تأويل "ألا" ويجوز أيضا الوقف عليها بتأويل "لا" لأنها حرف نفي ورد وزجر"[١].

الإقحام

ورد مصطلح "مقحمة" في حديثه عن الواو المقحمة في قوله: "قيل جواب ﴿إِذَا﴾ ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ والواو مقحمة. وقيل: الجواب محذوف"[٢].

الزيادة

ورد مصطلح "زائدة مؤكدة" في قول الإمام عن "ما": "وقال أحمد بن جعفر الدينوري وأحمد بن محمد النحاس: ﴿مَثَلًا مَا﴾ وقف حسن، وليس كما قالوا لأن ﴿مَا﴾ زائدة مؤكدة فلا يبتدئ بها، ولأن ﴿بَعُوضَةً﴾ بدل من قوله ﴿مَثَلًا﴾ فلا يقطع منه"[٣].

سادسا: المصطلحات المتعلقة بالمفاعيل وما يشبهها من المنصوبات

المفعول

ورد في كتاب المكتفى مصطلح "مفعول به" في قوله: "وقال قائل ﴿فِي كِتَابٍ﴾ تام ثم تبتدئ ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي﴾ أي: لا يهلك ربي ولا ينسى شيئا ...

١) المرجع السابق، ص.٦١٣، والآيات من سورة (المطففين: ١٣- ١٤).
٢) المرجع السابق، ص.٦١٤، والآية من سورة (الانشقاق: ٢).
٣) المرجع السابق، ص.١٦٢، والآية من سورة (البقرة: ٢٦).

والكتاب المتقدم ذكره فاعل ﴿يَضِلُّ﴾ على هذا لأن الضلال يتعدى بـ"عن" كقوله ﴿وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ فلما حذف "عن" وصل الفعل إلى المفعول به"[١].

كما ورد فيه مصطلح "المفعول" مقرونا بالفعل الذي ينصبه، ومن أمثلته قول الإمام: "ومن قرأ ﴿أَنَّهُمْ هُمُ﴾ بكسر الهمزة على الاستئناف وقف على ﴿بِمَا صَبَرُوا﴾، من فتحها لم يقف على ذلك لأنها متعلقة بما قبلها إذ هي مفعول ﴿جَزَيْتُهُمُ﴾ الثاني بتقدير: إني جزيتهم اليوم بصبرهم الفوز بالجنة"[٢]. وفيه إشارة إلى المفعول الثاني للفعل المتعدي، وقد ذكر مصطلح "مفعول واحد" في قوله: "ومذهب البصريين أن ﴿ترى﴾ بالتاء من رؤية البصر، و﴿يرى﴾ بالياء بمعنى يعلم الذي يراد به المعرفة، وكلا الفعلين يتعدى إلى مفعول واحد"[٣]. كما ورد لديه المصطلح مضافا إلى عامله كما في قوله "مفعول الحسبان"، يقول الإمام: "﴿بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾ تام، ﴿مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ﴾ كاف، و"أن" كافية من مفعولي الحسبان"[٤].

وكذلك ورد لديه مصطلح "مفعول ثان" مع الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، وذلك في قوله: "﴿الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ﴾ كاف على قراءة من قرأ ﴿سَوَاءً﴾ بالرفع ... ومن قرأ بالنصب لم يقف على ﴿لِلنَّاسِ﴾ لأن ﴿سَوَاءً﴾ ينتصب من وجهين: أحدهما أن يكون المفعول الثاني لـ﴿جعلناه﴾ والثاني أن يكون حالا من الناس أو من جعلناه، فهو على الوجهين متصل بما قبله"[٥].

---

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص. ٣٨٠، والآيات من سورة (طه: ٥٢)، و(المائدة: ٧٧).

٢) المرجع السابق، ص. ٤٠٤، والآية من سورة (المؤمنون: ١١١).

٣) المرجع السابق، ص. ١٧٩، والآية من سورة (البقرة: ١٦٥).

٤) المرجع السابق، ص. ٤٠١، والآيات من سورة (المؤمنون: ٥٣ – ٥٥).

٥) المرجع السابق، ص.٣٩٣– ٣٩٤، والآية من سورة (الحج: ٢٥).

المفعول لأجله

ورد مصطلح "المفعول لأجله" في قول الإمام الداني: "﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا﴾ كاف لمن قرأ ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ بالرفع سواء نون أو لم ينون إن رفع المودة بالابتداء، وجعل الخبر في المجرورأ بإضمار مبتدأ .... من قرأ بالنصب سواء أضاف أو لم يضف لم يقف على ما قبلها لتعلقها به، لأنها مفعول من أجلها، وقف على ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾"[١]. وورد أيضا في قوله: "وقال ابن الأنباري: ﴿وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا﴾ حسن، ثم قال تعالى: ﴿رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾، فنصب على معنى: فعلته رحمة من ربك، يعني أنه مفعول من أجله"[٢].

التفسير

ورد مصطلح التفسير في كتاب المكتفى في مثل قول الإمام الداني: ""وقال نافع وأحمد بن موسى ومحمد بن عيسى والفراء وأبو حاتم والدينوري وابن الأنباري: ﴿مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ الوقف، وينتصب ﴿حَسَدًا﴾ على المصدر، أو على التفسير على الأول، وقال الأخفش والقتيبي: هو تمام، ثم استأنف ﴿حَسَدًا﴾؛ أي يحسدونكم حسدا"[٣]. والتفسير هنا يراد به المفعول لأجله، وهو أحد إطلاقات المصطلح لدى الكوفيين.

الظرف

ورد مصطلح الظرف في كتاب المكتفى كثيرا، ومن أمثلته قول الإمام: "ومن قرأ ﴿يُسَبِّحُ لَهُ﴾ بفتح الباء وأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وقف على ﴿وَالْآصَالِ﴾ وهو رأس آية في الكوفي والبصري والشامي، وابتدأ بقوله ﴿رِجَالٌ﴾، هذا إذا رفعهم بفعل مقدر ... أو رفعه بإضمار مبتدأ ... فإن رفعهم بالظرف

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٤٤٣، والآية من سورة (العنكبوت: ٢٥).
٢) المرجع السابق، ص.٣٧١، والآية من سورة (الكهف: ٨٢).
٣) المرجع السابق، ص. ١٧٠– ١٧١، والآية من سورة (البقرة: ١٠٩).

الذي هو في قوله ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ لم يقف على ما قبله"[١]. ومثله ما ورد في قوله: "﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ تام، وقال الأنباري: غير تام، وليس كما قال لأن جميع أهل التفسير يجعلون العامل في الظرف ﴿يَخْرُجُونَ﴾ والمعنى عندهم على التقديم والتأخير، والتقدير: يخرجون من الأجداث يوم يدع الداع، فإذا كان كذلك فالتمام ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ لأن الظرف لا يتعلق بشيء مما قبله"[٢].

المفعول معه

ورد مصطلح "مفعول معه" في قول الإمام الداني: "﴿الَّذِينَ آَمَنُوا﴾ كاف، وقيل: تام، ومثله ﴿ذِكْرًا﴾ وهو رأس آية، واختلف النحويون في نصب قوله ﴿رَسُولًا﴾ فقال بعضهم: هو منصوب على الإغراء، والتقدير: عليكم رسولا، ... وقيل: هو مفعول معه، والتقدير: قد أنزل الله إليك ذكرا مع رسول، وعلى هذا لا يكفي الوقوف على قوله ﴿ذكرا﴾ ولا يحسن"[٣].

الحال

ورد مصطلح "الحال" لدى الإمام في مثل قوله: ""ولا يحسن الابتداء بـ﴿حَمَّالَةَ﴾ لأنها وما نصبها خبر الابتداء، والوقف على ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ كاف. وقيل: إن نصبها على الحال لأنه يجوز أن تدخل عليها الألف واللام، فلما حذفتا نصب على الحال"[٤].

وأشار إلى ما يقع حالا من الجمل بتعبير "في موضع الحال" كما في قوله: "وقال الأخفش النحوي ﴿كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ﴾ تام، ثم قص قصتها فقال:

---

١) أبو عمرو الداني: المكتفى ، ص.٤٠٩، والآيات من سورة (النور:٣٦ – ٣٧).

٢) المرجع السابق، ص.٥٤٥، والآيات من سورة (القمر: ٦– ٧).

٣) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٥٧٤، والآيات من سورة (الطلاق: ١٠، ١١).

٤) المرجع السابق، ص.٦٣٦– ٦٣٧، والآيات من سورة (المسد: ٣– ٤).

﴿اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ وليس كما قال لأنه إنما قصد بالتشبيه بيتها الذي تعمله من غزلها إذ كان لا يقيها من شيء كالآلهة التي تضر ولا تنفع و﴿اتَّخَذَتْ﴾ فعل ماض في موضع الحال فلا يفصل مما قبله "[١].

القطع

ورد القطع في كتاب المكتفى والمراد منه الحال عند البصريين، وفرق أبو حيان بينهما نقلا عن الفراء قال:" ما كان فيما قبله دليل عليه فهو المنصوب على القطع، وما لا فمنصوب على الحال"[٢]. وورد في قول الإمام الداني: "(الْحَكِيمِ) كاف سواء قرئ (هُدًى وَرَحْمَةً) بالرفع على الابتداء والخبر مضمر "لهدى" أو قرئ بالنصب على القطع من ذلك"[٣]. وتلحظ من هذا أن استعمال الإمام لمصطلح الحال أكثر من استعماله لمصطلح القطع.

الحكاية

ورد مصطلح "الحكاية" في قول الإمام الداني: "﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ تام. قال أبو عمرو: وجماعة ممن لا معرفة لهم ينكرون الوقف على هذا وشبهه نحو قوله: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾ و﴿إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ و﴿فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ و﴿وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا﴾ و﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ ... لسماجته في اللفظ، وليس كما ظنوا؛ لأن ذلك كله حكاية حكاها الله عز وجل عن قائلها ووعيد ألحقه الله بالكفار، فالوقف والوصل في ذلك سواء"[٤].

---

١) المرجع السابق، ص.٤٤٤، والآية من سورة (العنكبوت: ٤١).

٢) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية (الطبعة الأولى ٢٠٠١)، مج١، ص.٢٦٩.

٣) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٤٥١، والآيات من سورة (لقمان: ٢- ٣).

٤) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٢٤٩ والآيات من سورة (الأنعام: ٢٩)، و(النساء: ١٤٠)، و(يوسف: ٧٠)، و(إبراهيم: ٣٠)، و(الكهف: ٢٠)، و(البقرة: ١١٦) على التوالي.

كما ورد في قوله: "وقال أبو حاتم: ﴿أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾ كاف. وليس كذلك لأن قوله ﴿هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ حكاية، فلا يكفي القطع دونها"(١).

ووردت أيضا بصيغة اسم المفعول في قوله: "ومن قرأ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ بكسر الهمزة أو بفتحها لم يقف على ﴿إِلَى قَوْمِهِ﴾ لأن كسرها بتقدير: فقال: فإني، فهي محكية بعد القول"(٢).

النصب على المدح

ورد النصب على المدح في قوله: "ومن قرأ ﴿رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ بالرفع على الابتداء، أو على خبر ابتداء محذوف وقف على قوله: ﴿أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾، ومن نصب لم يقف على ذلك إن جعله بدلا من قوله ﴿أَحْسَنَ﴾، فإن جعله منصوبا على المدح بتقدير "أعني"، وقف على ما قبله"(٣).

النصب على الذم

ورد النصب على الذم في قوله: "﴿مَلْعُونِينَ﴾ كاف إذا جعل حالا بتقدير: ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلا ملعونين، فإن نصب على الذم بتقدير "أعني"، فالوقف على قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾"(٤).

النصب على الإغراء

ورد النصب على الإغراء في قوله: "﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ كاف إذا نصب ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ على الإغراء، أي: "الزموا كتاب الله"، فإن نصب على المصدر بتقدير: "كتب الله كتابا" حسن الوقف على ذلك ولم يكف"(٥).

---

١) المرجع السابق، ص.٣٥٧، والآية من سورة (النحل: ١١٦).

٢) المرجع السابق، ص. ، والآية من سورة ٣١٥ (هود: ٢٥).

٣) المرجع السابق، ص. ، والآيات من سورة ٤٧٨ (الصافات: ١٢٥، ١٢٦).

٤) المرجع السابق، ص. ، والآيات من سورة ٤٦١ (الأحزاب: ٦٠، ٦١).

٥) المرجع السابق، ص.٢١٩، والآية من سورة (النساء: ٢٤).

سابعا: المصطلحات المتعلقة بالتوابع

تابع

ورد مصطلح التابع في قول الإمام: "قال أهل الضلالة: ﴿يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾، وقال المؤمنون: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾، وقيل: هو من قول الملائكة، وقد أجاز ابن الأنباري والدينوري الوقف على قوله ﴿هَذَا﴾ لأنه تابع للمرقد، ثم يبتدأ ﴿مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ بتقدير: بعثكم وعد الرحمن"(١). والمراد من التابع هنا صنف منه هو الصفة.

كما ورد في قوله: "والأوجه في ذلك عند أهل التمام أن يكون ﴿عَظِيمٌ﴾ تابعا للعرش وصفة له إذ غير المستنكر أن يصفه الهدهد بذلك لما رأى من تناهي طوله وعرضه"(٢). والمراد من التابع هنا أيضا الصفة كما ذكر الإمام.

النعت

ورد مصطلح النعت كثيرا في الكتاب مقارنة بمصطلح الصفة، من أمثلة مصطلح النعت لدى الإمام قوله: "ومن قرأ ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ بالرفع وقف على قوله: ﴿وَرِيشًا﴾ لأن ما بعدها مرفوع بالابتداء، و﴿ذَلِكَ﴾ نعت"(٣).

وورد "النعت" و"المنعوت" في قوله: "وعلى ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ حسن وليس بتام ولا كاف، سواء قرئ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بالخفض على النعت لـ﴿الَّذِينَ﴾ في قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ أو على البدل منه، ... قال أبو عمرو: وقد ذكرت ما يكره الوقوف عليه من المبدل منه دون البدل، ومن المنعوت دون النعت"(٤).

---

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٤٧٣، ٤٧٤، والآية من سورة (يس: ٥٢).
٢) المرجع السابق، ص.٤٢٨، والآية من سورة (النمل: ٢٣).
٣) المرجع السابق، ص.٢٦٦، والآية من سورة (الأعراف: ٢٦).
٤) المرجع السابق، ص.١٥٦، والآية من سورة (الفاتحة: ٧).

الصفة

وورد مصطلح "الصفة" في قوله: "والأوجه في ذلك عند أهل التمام أن يكون ﴿عَظِيمٌ﴾ تابعا للعرش وصفة له إذ غير المستنكر أن يصفه الهدهد بذلك لما رأى من تناهي طوله وعرضه"(١).

وورد مصطلح "الصفة" و"الموصوف" أيضا في قوله: "ومن قرأ ﴿أَنِّي أَخْلُقُ﴾ بفتح الهمزة لم يقف قبلها، ولم يبتدئ بها؛ لأنها في موضع جر بدلا من قوله ﴿بِآيَةٍ﴾، فلا يقطع من ذلك، ومن قرأ بكسر الهمزة، وقف قبلها، وابتدئ بها، هذا إذا قطعها مما قبلها واستأنفها، فإن جعلها تفسيرا للآية، لم يقف قبلها، ولا يبتدئ بها؛ لتعلقها بها تعلق الصفة بالموصوف من جهة البيان"(٢).

البدل

ورد مصطلح "البدل" في كتاب المكتفى في مثل قول الإمام: "﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ كاف سواء قرئ ذلك بالنصب على الاستئناف من قوله ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ ومن قوله ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ﴾ أو قرئ بالرفع على البدل من قوله ﴿أَحَدٌ﴾"(٣). وورد مصطلح "البدل" و"المبدل منه" في قوله: "قال أبو عمرو: وقد ذكرت ما يكره الوقوف عليه من المبدل منه دون البدل، ومن المنعوت دون النعت"(٤).

العطف

ورد مصطلح العطف في قول الإمام: "ومن قرأ ﴿وَالْقَمَرَ﴾ بالنصب بتقدير: وقدرنا القمر قدرناه، أو الرفع على الابتداء، والخبر ﴿قَدَّرْنَاهُ﴾ كفى الوقف قبله،

١) أبو عمرو الداني: المكتفى ، ص.٤٢٨، والآية من سورة (النمل: ٢٣).
٢) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٢٠١، والآيات من سورة (آل عمران: ٤٩، ٥٠).
٣) المرجع السابق، ص.٣١٩، والآية من سورة (هود: ٨١).
٤) المرجع السابق، ص.١٥٧.

وحسن الابتداء به. فإن رفع بالعطف على ما قبله من ذكر الليل والشمس، بتقدير: وآية لهم القمر، لم يوقف على ما قبله، ولا ابتدأ به؛ لتعلقه بذلك"[١].

وورد مصطلح معطوف في قوله: "﴿لَهُ كُنْ﴾ كاف على قراءة من رفع ﴿فَيَكُونُ﴾. ومن نصب ذلك لم يقف على ﴿كُنْ﴾؛ لأن ما بعده معطوف على قوله: ﴿أَنْ يَقُولَ﴾ فلا يقطع منه"[٢].

وورد مصطلح المعطوف عليه في قوله: "﴿وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ الأول تام، ومثلها الثاني على قراءة من قرأ ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ بالرفع على الابتداء وعلى خبر ابتداء مضمر محذوف بتقدير: وهو يعلم. ومن قرأ ذلك بالنصب، لم يتم الوقف قبله؛ لأن النصب عند البصريين بإضمار "أن" حملا على المصدر المراد فيما قبله من الشرط والجزاء فذلك معطوف عليه، فلا يقطع منه، والتقدير: ولكن عفو وأن يعلم[٣].

وورد العطف بصيغة الفعل في قوله: "﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ﴾ قيل: هو تام. وعلى ذلك يكون ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ مبتدأ، ويكون النور للمؤمنين. وقيل التمام ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ وعلى هذا يعطفون على ﴿النَّبِيَّ﴾، والمعنى: لا يخزي الله النبي، والذين آمنوا معه لا يخزون، وهو أجود"[٤].

النسق

ومثلما ورد مصطلح العطف عند الإمام ورد عنده مصطلح النسق أيضا، يقول الإمام: "﴿هُمُ الصِّدِّيقُونَ﴾ تام على قول من جعل قوله ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ

١) المرجع السابق، ص.٤٧٣، والآية من سورة (يس: ٣٩).

٢) المرجع السابق، ص.٣٥٢، والآية من سورة (النحل: ٤٠).

٣) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص. ٥٠٣، ٥٠٤، والآيات من سورة (الشورى: ٣٠، ٣٥).

٤) المرجع السابق، ص.٥٧٧، والآية من سورة (التحريم: ٨).

رَبِّهِمْ﴾ ابتداء وخبره في المجرور في قوله ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ ومن جعل ذلك نسقا على ﴿الصِّدِّيقُونَ﴾ فالتمام ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ والأول قول ابن عباس ومسروق، والثاني قول مجاهد والضحاك"(١). وورد أيضا في قول: "﴿فَانْتَهُوا﴾ كاف إن كان ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ نسقا عليه، وإن كان مبتدأ فهو تام"(٢).

وورد أيضا بصيغة الفعل واسم المفعول، وذلك في قوله: "﴿أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ كاف لمن قرأ ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي﴾ بالرفع على القطع، فإن نسقه على قوله ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ لم يكف الوقف قبل ذلك، وكذلك قراءة من نصب لأنه منسوق على قوله ﴿أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾"(٣).

التوكيد

جاء مصطلح التوكيد في قول الإمام: "﴿أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾ كاف، ويكون ﴿أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ في موضع رفع بالابتداء والخبر ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾، وبعضهم يقف على ﴿أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ ولا يقف على ﴿اللَّهِ﴾ يجعل ﴿أَنَا﴾ توكيدا لما في ﴿أَدْعُو﴾"(٤).

١) المرجع السابق، ص.٥٥٥، ٥٥٦، والآية من سورة (الحديد: ١٩).
٢) المرجع السابق، ص.٥٦١، والآية من سورة (الحشر: ٧).
٣) المرجع السابق، ص.٤٢١، والآيات من سورة (الشعراء: ١٢، ١٣).
٤) المرجع السابق، ص.٣٣٢، والآية من سورة (يوسف: ١٠٨).

ثامنا: المصطلحات المتعلقة بالأساليب

النهي

قال الإمام الداني: "عن ابن عباس أنه قال: إنها قالت: ﴿قُرَّةُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا﴾ ثم قال: ﴿تَقْتُلُوهُ﴾. وقال الفراء: وهو لحن، يريد أنه لو كان كذلك لقال: تقتلونه "بالنون"، فلما جاء بغير نون، عُلم أن العامل في الفعل ﴿لا﴾؛ إذ هي نهي، فهو مجزوم بها، فلا يجوز أن يفصل منه"[١]. وورد كذلك في قوله: "﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ كاف على قراءة من قرأ ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ بالجزم ... على النهي"[٢].

النداء

أطلق الإمام النداء على المنادى وذلك في قوله: "﴿مِنْ دُونِي وَكِيلًا﴾ كاف، إذا نصب قوله ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا﴾ بـ"أعني" أو نصب على النداء المضاف ... قال [مجاهد]: هو على النداء أي يا ذرية من حملنا مع نوح"[٣]. و"النداء المضاف" هنا يتساوى مع "المنادى المضاف". وذكر الإمام الغاية من النداء في قوله:"﴿طَه﴾ تام على قول من قال: إنها افتتاح السورة واسمها، والتقدير: اتل طه، وهو رأس آية في الكوفي، وقال أبو حاتم: هو كاف، وقال غيره: ليس ذلك بتام لا كاف لأن معناها: يا رجل. قال آخر: هي قسم، والنداء إنما يؤتى به تنبيها على ما بعده، والقسم لا بد له من جواب"[٤]. وورد كذلك في قوله: "﴿وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ كاف إن كان ﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾ خارجا من النداء"[٥].

---

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٤٣٥، ٤٣٦، والآية من سورة (القصص: ٩).

٢) المرجع السابق، ص.١٧٣، والآية من سورة (البقرة: ١١٩).

٣) المرجع السابق، ص.٣٥٨، ٣٥٩، والآيات من سورة (الإسراء: ٢ –٣).

٤) المرجع السابق، ص.٣٧٨، والآية من سورة (طه: ١).

٥) المرجع السابق، ص. ٤٢٥، والآية من سورة (النمل: ٨).

الشرط

وردت لدى الإمام الداني عدة من المصطلحات الخاصة بأسلوب الشرط منها: مصطلح الشرط، ومصطلح الشرط والجزاء، والشرط وجوابه، وجواب الشرط، والجواب، وجواب إذا، والجواب المحذوف، ومجزوم بها، وبيان ذلك على النحو التالي:

جاء مصطلح "الشرط" لدى الإمام الداني في قوله: "﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ تام إذا جعلت "إن" بمعنى "ما" التي للجحد، وهو قول الحسن وقتادة، فإن جعلت شرطا بتقدير: قل إن كان للرحمن ولد على زعمكم، وهو قول مجاهد والسدي لم يتم الوقف ولم يكف على قوله ﴿ولد﴾"(١).

وورد لديه مصطلح "الجزاء" في قوله: "قال الدينوري: ﴿هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ يَدْعُو﴾ تام بجعل ﴿يَدْعُو﴾ من صلة ﴿الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ ويضمر الهاء فيه، أي يدعوه، يعني الوثن، ثم يستأنف "لَمن ضره أقرب من نفعه". قال الدينوري: كما يقال في الكلام على مذهب الجزاء: لما فعلت لهو خير لك"(٢).

وورد مصطلح "الشرط والجزاء" في قوله: "﴿وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ الأول تام، ومثلها الثاني على قراءة من قرأ ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ بالرفع على الابتداء وعلى خبر ابتداء مضمر محذوف بتقدير: وهو يعلم. ومن قرأ ذلك بالنصب لم يتم الوقف قبله لأن النصب عند البصريين بإضمار "أن" حملا على المصدر المراد فيما قبله من الشرط والجزاء فذلك معطوف عليه، فلا يقطع منه، والتقدير: ولكن عفو وأن يعلم(٣).

---

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٥١٠، ٥١١، والآية من سورة (الزخرف: ٨١).

٢) المرجع السابق، ص.٣٩١، ٣٩٢، والآيات من سورة (الحج: ١٢– ١٣).

٣) المرجع السابق، ص.٥٠٣، ٥٠٤، والآيات من سورة (الشورى: ٣٠، ٣٥).

كما ورد مصطلح "جواب الشرط" ومصطلح "الشرط وجوابه" عند حديثه عن الوقف في قوله تعالى ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ حيث قوله: "فأما "فأنه" الثانية فإنه لا يوقف على ما قبلها سواء كسرت همزتها لوقوعها بعد الفاء في جواب الشرط أو فتحت على التكرير أو إضمار مبتدأ بتقدير: فالذي له، أو فأمره أن الله غفور رحيم، أو على إضمار خبر له بتقدير: فله أنه غفور رحيم؛ أي: فله غفرانه، لأن الفاء المتصلة بها في القراءتين جواب ﴿مَن﴾ ولا يفصل بين الشرط وجوابه"[١]. وفيه سمى جواب الشرط باسم أداته؛ فقال: جواب "مَن"، ومثله "جواب إذا" في قوله تعالى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ يقول الإمام: "وقال الدينوري ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمّ﴾ تمام، والمعنى إذا رأيت ما ثم، وليس بتام لأن ﴿رَأَيْتَ﴾ الثانية جواب ﴿إِذَا﴾ فلا يتم الكلام دونها"[٢].

وورد لديه مصطلح "جواب مضمر" عند حديثه عن جواب لو في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ يقول: "﴿بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ تام، والجواب مضمر، والتقدير: لكان هذا القرآن، وقيل: الجواب في قوله ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ بتقدير: وهو يكفرون بالرحمن ولو فعل بهم ذلك، ومن هذا الوجه لا يتم الوقف على ﴿وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾"[٣].

---

١) المرجع السابق، ص.٢٥١، والآية من سورة (الأنعام: ٥٤).

٢) المرجع السابق، ص. ٦٠٠، ٦٠١، والآية من سورة (الإنسان: ٢٠).

٣) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٣٣٧، والآيات من سورة (الرعد: ٣١، ٣٠).

وورد لديه مصطلح "جواب محذوف" وهو جواب لولا في قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّـهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُـهُ وَأَنَّ اللَّـهَ تَـوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ قـال: "﴿تـواب حكـيم﴾ تـام، والجواب محذوف، وتقديره: لهلكتم أو لعذبكم"(١).

جواب الأمر

وورد لديه أيضا مصطلح "جواب الأمر" عند حديثه عن الوقف في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ قال: "ومن قرأ ﴿لَا تَخَافُ دَرَكًا﴾ بالجزم على جواب الأمر الذي هو قوله ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ﴾ لم يقف على قوله ﴿فِي الْبَحْرِ يَبَسًا﴾ والتقدير: أن تضرب لهم طريقا في البحر لا تخف دركا من خلفك وأنت لا تخشى غرقا من بين يديك"(٢). وورد لديه أيضا مصطلح "جواب الأمر" بالفاء في قوله: "﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾ كاف إذا رفع ﴿فَيَكُونُ﴾ على الاستئناف بتقدير: "فهو يكون" ولم ينسق على ﴿يَقُولُ﴾، ومن قرأ ﴿فَيَكُونُ﴾ بالنصب على جواب الأمر بالفاء لم قف على ﴿كُنْ﴾ لتعلق ما بعده به من حيث كان جوابا له"(٣).

جواب التمني

ورد مصطلح "جواب التمني" لدى الإمام الداني في قوله: "وقوله ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ ليس بكاف، لأن الفاء في ﴿فَأَفُوزَ﴾ جواب التمني"(٤).

القسم

ورد مصطلح "لام القسم" في قوله: "﴿كُتِبَ لَهُمْ﴾ كاف، وليس بتام، لأن اللام في ﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ﴾ لام كي فهي متعلقة بقوله ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾، وقال أبو

١) المرجع السابق، ص.٤٠٧، والآية من سورة (النور: ١٠).
٢) المرجع السابق، ص.٣٨١، والآية من سورة (طه: ٧٧).
٣) المرجع السابق، ص.١٧٢، والآية من سورة (البقرة: ١١٧).
٤) المرجع السابق، ص.٢٢٢، والآية من سورة (النساء: ٧٣).

حاتم: هي لام القسم، والأصل: ليجزينهم الله، فحذفت النون وكسرت اللام ... وجعل الوقف قبلها تماما، وأجمع أهل العلم باللسان على أن ما قاله خطأ لا يصح في لغة ولا قياس"(١).

وورد لديه أيضا مصطلح "لام اليمين" في قوله: "قال الدينوري: ﴿هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ يَدْعُو﴾ تام بجعل ﴿يَدْعُو﴾ من صلة ﴿الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ ويضمر الهاء فيه، أي يدعوه، يعني الوثن، ثم يستأنف "لَمن ضره أقرب من نفعه". قال الدينوري: كما يقال في الكلام على مذهب الجزاء: لما فعلت لهو خير لك. قال أبو عمرو: الوجه في ذلك غير ما قاله، وهو أن تكون "من" منصوبة بـ"يدعو" واللام لام اليمين، والتقدير: يدعو من ضر، أي: من والله لَضره أقرب من نفعه ثم نقلت اللام من "الضر" إلى "من" إذ كان الإعراب لا يتبين فيها"(٢).

وورد مصطلح "القسم" في قوله: "وقال ابن الأنباري ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ وقف حسن كما تقول: إي لعمري، م تبتدئ ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾، والوقف عندي: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ لأن القسم واقع عليه فلا يفصل منه"(٣).

كما ورد لديه مصطلح "جواب القسم" في قوله: "جواب القسم ﴿إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ﴾ وهو وقف كاف"(٤). وفي قوله: "﴿ذِي الذِّكْرِ﴾ كاف إن كان جواب القسم "صاد" كما يقال: حقا والله، نزل والله، وجب والله، وهو رأس آية في الكوفي"(٥). وورد لديه أيضا "حذف القسم" في قوله: "﴿شُبِّهَ لَهُمْ﴾ كاف، ومثله ﴿إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾، وقال بعض المفسرين: هو تام، وقال النحويون: التمام على قوله: ﴿وَمَا

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص. ٣٠٠، والآية من سورة (التوبة: ١٢١).
٢) المرجع السابق، ص.٣٩٢، والآية من سورة (الحج: ١٣).
٣) المرجع السابق، ص.٣٠٨، والآية من سورة (يونس: ٥٣).
٤) المرجع السابق، ص.٤٧٧، والآية من سورة (الصافات: ٤).
٥) المرجع السابق، ص.٤٨١، والآية من سورة (ص: ١).

قَتَلُوهُ﴾ وهو قول أحمد بن موسى اللؤلؤي، والتقدير في ما بعد ﴿يَقِينًا﴾ ليرفعنه الله فحذف القسم واكتفى منه بقوله ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ﴾"[١].

الاستثناء

ورد مصطلح الاستثناء في قوله: "﴿شَهَادَةً أَبَدًا﴾ كاف على قول من قال: إن شهادة القاذف لا تجوز وإن تاب، والاستثناء في قوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ عند القائلين بذلك من الفسق لا غير"[٢].

وورد لديه أيضا مصطلح "المستثنى" في قوله: "وقال نافع ﴿تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ تام، وليس بتام ولا كاف لأن قوله ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ مستثنى من قوله ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ والمعنى: إلا قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك. فليس لكم في ذلك أسوة"[٣].

وورد لديه أيضا مصطلح "استثناء منقطع" في قوله: "حدثنا محمد بن عبد الله قال: حدثني أبي قال: حدثنا علي قال: حدثنا أحمد قال: حدثنا يحيى بن سلام في قوله ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ يعني من أهل النار بما كسبت: بما عملت. رهينة في النار ﴿إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ﴾، قال: هم أصحاب الجنة كلهم. وقال علي رضي الله عنه: هم أولاد المسلمين. وقال ابن عباس: هم الملائكة عليهم السلام. فعلى هذين القولين يكفي الوقوف ﴿رَهِينَةٌ﴾ ويتم على ﴿أَصْحَابَ الْيَمِينِ﴾ لأن الاستثناء من الأول وعلى التفسير الأول يتم على ﴿رَهِينَةٌ﴾ ويكفي على ﴿أَصْحَابَ الْيَمِينِ﴾ لأن الاستثناء منقطع"[٤]. والاستثناء من الأول هو الاستثناء المتصل في مقابل المنقطع.

---

١) المرجع، ص.٢٣١، والآيات من سورة (النساء: ١٥٧– ١٥٨).

٢) المرجع السابق، ص.٤٠٥، والآيات من سورة (النور: ٤– ٥).

٣) أبو عمرو الداني: المكتفى، ص. ٥٦٤، والآية من سورة (الممتحنة: ٤).

٤) المرجع السابق، ص. ٥٩٥، ٥٩٦، والآية من سورة (المدثر: ٣٨).

كما ورد لديه مصطلح "الاستثناء المنقطع" من خلال الإشارة إلى المساواة بين "إلا" و"لكن" حيث أجمع النحويون على أن من علامات ذلك النوع من الاستثناء أن يصح فيه وضع "لكن" مكان "إلا"[١] يقول الإمام: "و﴿إِلَّا﴾ في قوله ﴿إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾ استثناء منقطع ليس من الأول، تقديره: لكن من ظلم، فله أن يقول ظلمني فلان كذا"[٢]. ويقول فيه أيضا: "﴿بِمُسَيْطِرٍ﴾ كاف، وقيل: تام، وهو قول الحسن، و﴿إِلَّا﴾ بمعنى: لكن"[٣].

الاستفهام

ورد مصطلح الاستفهام في قوله: "ومن قال ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ بالاستفهام وقف على ﴿هُدَى اللَّهِ﴾؛ لأن ذلك مستأنف، وموضعها رفع بالابتداء، والخبر محذوف"[٤]. وفي قوله: "ومن قرأ ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ أَتَّخَذْنَاهُمْ﴾ بقطع الألف على لفظ الاستفهام، وقف على ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ﴾؛ لأن قوله ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ﴾ استفهام تقرير

١) من بين هؤلاء النحاة ابن السراج الذي عقد بابا أسماه "باب الاستثناء المنقطع من الأول" في تأويل "لكن" إذا كان الاستثناء منقطعا عند البصريين، ومعنى سوى عند الكوفيين، والاختيار فيه النصب في كل وجه". انظر: ابن السراج: الأصول، تحقيق عبد الحسين الفتلي (بيروت: مؤسسة الرسالة) ج٢، ص. ١٠٢. وقال فيه المبرد: "فوجه هذا وحده النصب، وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول فيبدل منه، فتنصبه بأصل الاستثناء على معنى "ولكن"". انظر: المبرد: المقتضب، ج٤، ص.٢١٢. وانظر كذلك د. وليد إبراهيم حمودة: الاستثناء المنقطع في القرآن – مدخل إلى بلاغته، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود (جامعة الأزهر)، مج٢٥ ع٢ (٢٠١٢) ص.١٣٨٥.

٢) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص. ٢٢٨، والآية من سورة (النساء: ١٤٨).

٣) المرجع السابق، ص. ٦١٧، والآيات من سورة (الغاشية: ٢٢– ٢٣).

٤) المرجع السابق، ص. ٢٠٣، والآية من سورة (آل عمران: ٧٣).

وتعجب، فهو معادل لـ﴿أم﴾"[١]. وفيه إشارة إلى همزة أو ألف الاستفهام في قوله: " بقطع الألف على لفظ الاستفهام".

كما ورد لديه مصطلح الاستفهام مضافا إلى غرضه؛ فورد لديه تعبير "استفهام توبيخ" في قوله: "ومثله ﴿أَئِلَهٌ مَعَ اللَّهِ﴾ حيث وقع، وهو استفهام توبيخ، والتقدير: أمع الله ويحكم إله، وقيل التقدير: أإله مع الله يخلق"[٢]. وتعبير "استفهام تقرير وتعجب" في قوله: " قوله ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ﴾ استفهام تقرير وتعجب، فهو معادل لـ﴿أم﴾"[٣].

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، ص. ٤٨٥، والآيات من سورة (ص: ٦٢– ٦٣).
٢) المرجع السابق، ص.٣٤١، والآيات من سورة (النمل: ٦٠– ٦٤).
٣) المرجع السابق، ص. ٤٨٥، والآيات من سورة (ص: ٦٢– ٦٣).

الخاتمة والنتائج

إن المتأمل لتلك المصطلحات النحوية التي عمت كتاب المكتفى للإمام الداني يلحظ أنها إنما استخدمت في المقام الأول لبيان السلوك النحوي إن جاز هذا التعبير للمفردات القرآنية في تراكيبها داخل الآيات وأغلب المصطلحات التي ارتبطت بتلك الوظيفة هي مصطلحات الإعراب والبناء من رفع وجر ونصب وجزم وخفض وغيرها مما يتبين معه هذا السلوك؛ إذ كان تعيين العوامل النحوية أحد أهم المرتكزات التي اعتمد عليها الإمام الداني في تعيين علاقات المفردات القرنية في إطار الآية وفي تبيان علاقات الآيات وفق معانيها المستخلصة من عناصرها ومدى تفاعل تلك المعاني مع التفسير والأحاديث المسندة والنحو واللغة والقراءات من أجل نسبتها إلى نوع معين من أنواع الوقوف المقررة لدى الإمام.

ولا يمكننا الفصل بين تلك الوظيفة ووظيفة بيان السلوك القرائي إذا تأكد لدينا أن أغلب ورود هذه المصطلحات جاء على صيغ متنوعة غير صيغة الاسم، ومعنى هذا أن تلك اللغة النحوية باتت غنية في مجال ذلك الفن المتعلق بالوقف والابتداء؛ فنرى من مصطلحات الإعراب: رفع، ونصب، وجر، وجزم، وخفض، ومن معمولاتها: مرفوع، ومنصوب، ومجرور، ومجزوم أو ما أتى منها على صيغة الفعل، فيرد قوله: رفعَ، ونصبَ، وجرَّ، وجزمَ، وهي في تلك الحالة مسندة إلى القارئ، كما يمكن أن يحال بها إلى مفعولها مما تقع عليها فنجد استعمال الإمام لها بصيغة الأفعال مثل: ارتفع، وانتصب، وجُزِم، وجُرَّ، وهي في الحال هذه مسندة إلى ما وقعت عليه من مفردات، وورد منها أيضا ما جاء مجرورا بحرف الجر الباء؛ فوردت لديه تعابير مثل: بالرفع، وبالنصب، وبالجر، وبالجزم وصفا للطريقة التي أدى بها القارئ الآية وقفا أو ابتداء.

إن المصطلحات النحوية في كتاب المكتفى تؤدي دورا وصفيا مهما في تعيين سلوك المفردات لدى القارئ وفي القراءة عينها، ولكنها في الوقت نفسه تؤدي دورا تفسيريا حال الاعتراض والرد والترجيح، فتعقبات الإمام الداني للعلماء

السابقين ومواقفهم من بعض الوقوف القرآنية كانت مشفوعة بتحليلات اعتمدت بشكل مباشر على تلك المصطلحات ويكفي هنا التمثيل بالمثال التالي حيث يرفض الإمام قول الأنباري بالوقف غير التام على قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ. خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾. يقول الإمام: "وقال الأنباري: غير تام، وليس كما قال؛ لأن جميع أهل التفسير يجعلون العامل في الظرف ﴿يَخْرُجُونَ﴾، والمعنى عندهم على التقديم والتأخير، والتقدير: يخرجون من الأجداث يوم يدع الداع، فإذا كان كذلك، فالتمام ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾؛ لأن الظرف لا يتعلق بشيء مما قبله"[١].

وسيلحظ متأمل تلك المصطلحات التي وردت في الكتاب أنها تضمنت المصطلحات النحوية البصرية والكوفية جنبا إلى جنب، ورغم أن هناك عددا لا بأس به من المصطلحات الكوفية فإن القول بكوفية منهج الإمام بناء على ورود تلك المصطلحات لديه قول يحتاج إلى تحقيق؛ لأن تلك المصطلحات الكوفية لم تستعمل بشكل ثابت في الكتاب، بل وردت جنبا إلى جنب مع مرادفاتها البصرية.

ويمكنني أخيرا أن أشير إلى النتائج التي استخلصتها من خلال بحث تلك المصطلحات ضمن القائمة التالية:

١. تضمن كتاب المكتفى في الوقف والابتداء للإمام الداني عددا غير قليل من المصطلحات النحوية التي شملت أغلب الأبواب النحوية المعروفة.
٢. كشفت كثرة المصطلحات النحوية المستعملة في الكتاب عن العلاقة القوية التي تربط بين علم النحو وفن الوقف والابتداء.

١) أبو عمرو الداني: المكتفى، مرجع سابق، ص.٥٤٥ والآيات من سورة (القمر: ٦– ٧).

٣. تنوعت المصطلحات النحوية المستعملة في الكتاب بين مصطلحات نحوية بصرية ومصطلحات نحوية كوفية.
٤. استعمل الإمام الداني المصطلحات النحوية الكوفية جنبا إلى جنب مع مرادفاتها لدى مدرسة البصرة.
٥. أغلب مصطلحات الكتاب النحوية بصرية.
٦. من الصعوبة بمكان الجزم بالتوجه الكوفي للإمام الداني على الأقل من خلال ذلك العدد القليل من المصطلحات النحوية الكوفية المستعملة في هذا الكتاب.
٧. توزعت صيغ المصطلحات النحوية بين الاسم والفعل والوصف والحال.
٨. أغلب المصطلحات المستعملة في وصف السلوك النحوي أو القرائي جاءت على صيغ الفعل.
٩. أدت المصطلحات النحوية في الكتاب لا سيما ألقاب الإعراب والبناء وظيفتها الوصفية من خلال تعيينها السلوك النحوي للمفردات القرآنية ضمن الآيات التي تضمنتها.
١٠. أدت المصطلحات النحوية في الكتاب دورا تفسيريا تجلى في استعمال الإمام لها في الاعتراض على آراء العلماء السابقين.

المصادر والمراجع

د. إبراهيم بن علي بن محمد آل قايد عسيري ٢٠٢٣:

أبو عمرو الداني واختياراته النحوية من خلال كتابه المكتفى في الوقف والابتداء، مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية وآدابها، ع٨ ج١ (٢٠٢٣)

د. أحمد خطاب العمر١٩٧٧:

مقدمة في الوقف والابتداء – مصطلحاته وعلاقته بالنحو. مجلة آداب الرافدين، ع٨ (١٩٧٧).

الاسكداري، ضياء الدين حامد بن يوسف ١١٧٢هـ:

شهود الصحو بحدود النحو، تحقيق عبد العزيز عاشور حسن العبيدان، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة – جامعة الأزهر، ع٣١ ج٣ (٢٠١٢).

ابن بشكول، أبو القاسم ٥٧٨هـ:

الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، تحقيق: بشار عواد معروف، تونس: دار الغرب الإسلامي، (الطبعة الأولى ٢٠١٠).

الجرجاني، الشريف بن محمد بن علي ٨١٦هـ:

التعريفات، تحقيق محمد الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي (الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ)

الحدود الجليلة أو حدود النحو. تحقيق د. علي حكمت فاضل محمد، مجلة الخزانة، ع١٠ (٢٠٢١).

ابن جماعة الشافعي ٨١٩هـ:

حدائق الأعراب في شرح قواعد الإعراب. دراسة وتحقيق د. هشام الشوبكي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع ٢٥ مج ٢ (٢٠١١).

ابن جني، أبو الفتح عثمان ٣٩٢هـ:
بقية الخاطريات، تحقيق محمد أحمد الدالي، دمشق: منشورات مجمع اللغة العربية ١٩٩٢
أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي ٧٤٥هـ:
البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية (الطبعة الأولى ٢٠٠١)
الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر ٤٤٤هـ:
المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل، تحقيق: يوسف المرعشلي، بيروت: مؤسسة الرسالة (الطبعة الثانية ١٩٨٧).
الذهبي، شمس الدين بن محمد بن أحمد بن عثمان ٧٤٨هـ:
سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأونؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة، (الطبعة الأولى ١٩٨٤).
الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين بن محمد ٧٩٤هـ:
البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مكتبة دار التراث (الطبعة الأولى ١٩٥٧)
زروق، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن أحمد الفاسي٨٩٩هـ:
الحدود النحوية، تحقيق د. خالد فهمي ود. رجب رشاد السيد، مجلة تراثيات، مج ١٨ (٢٠١٥).
ابن السراج، محمد بن السري ٣١٦هـ:
الأصول، تحقيق عبد الحسين الفتلي (بيروت: مؤسسة الرسالة).
د. سعد بن محمد بن سعد الزهراني ٢٠٢٠:
تعقبات الداني على الدينوري ت. ٢٨٩هـ في كتابه المكتفى في الوقف والابتدا – جمعا ودراسة. مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، مج١٥ ع٢٩ (٢٠٢٠).

د. عبد الهادي حميتو ٢٠٠٠:

معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني ت. ٤٤٤هـ إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود"، الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية بآسفى.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد ٢٨٥هـ:

المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط ١٣٩٩هـ.

د. محمد عبد الفتاح الخطيب:

البنية العاملية ومنازل الكلام في العربية – قراءة في كتاب القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت الحولية ٤٣ (٢٠٢٣).

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار ٣٢٨هـ:

إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٩٧١.

د. وليد إبراهيم حمودة ٢٠١٢:

الاستثناء المنقطع في القرآن – مدخل إلى بلاغته، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود (جامعة الأزهر)، مج٢٥ ع٢ (٢٠١٢).

يوسف المرعشلي ١٩٨٧:

مقدمة تحقيقه لكتاب المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل، بيروت: مؤسسة الرسالة (الطبعة الثانية ١٩٨٧).